جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان:

دور التحفيز الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

- دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية قالمة–

من إعداد الطالبتين:

- روميساء يوسفي
- شيماء طرشون

إشراف الأستاذة:

– إيمان خلفلاوي

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير :

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

إنه من العرفان بالجميل أن أتوجه في بداية هذه الدراسة بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي المشرفة "خلفلاوي إيمان" على توجيهاتها ونصائحها القيمة التي أفادتنا كثيرا في إثرا معارفنا العلمية، بالإضافة إلى الأستاذ" نعمان عبد الجليل"، وحرصهما إلى تقديم يد العون والمساعدة ولم يدخرا جهدا في تشجيعنا ومساعدتنا لإنجاز هذا العمل.

كما نخص بالشكر لجنة المناقشة على قبولها تقييم هذه المذكرة ومناقشتها، كما نتقدم بالشكر الكبير إلى كل مسؤولي وإطارات وعمال المديرية الولائية للضرائب لولاية قالمة.

كما لا تفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم برأيه وشجعنا ولو بكلمة طيبة أو قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد لإخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

إهداء :

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

بعد تحياتي إلى كل الأشخاص الذين سيذكرون ومن لم يذكروا في هذا العمل المتواضع:

-أهدي ثمرة هذا المجهود البسيط إلى نبع الحنان ومنارة دربي أمي الغالية الحنونة أطال الله في عمرها وحفظها لي؛

-إلى أحن وأكبر قلب، إلى داعمي ومساندي ومشجعي في هذا الطريق من صغري حتى كبري أبي الغالي حفظه الله لي وأطال عمره لي؛

-إلى أختاي اللتان شاركتاني سعادتي وحزني ومزاجي المتقلب سندس ولجين حفظهما الله لي؛

-إلى من ساعدوني في هذه المذكرة كل من: نور الهدى وعبد الجليل وياسين ومراد وكذلك زميلتي في المذكرة حفظهم الله لعائلاتهم وأعطاهم ما يتمنون.

إلى كل من أعرفه من قريب أو بعيد.

روميساء

إهداء:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

-أهدي عملي المتواضع إلى من أستمد منها قوتي واستمراري، إلى معنى الحب والحنان إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الغالية؛

-إلى من فارق الدنيا ولم يفارق ذاكرتي وقلبي يوما، إلى من أحمل اسمه فخرا وامتنانا، أبي الغالي لولا روحك التي تحوم على لما واصلت مسيرتي، فدورك في حياتك ومماتك كان واحد تمنيت اليوم كثيرا أن تراني وأنا أرفع قبعتي عاليا وأرى ابتسامتك التي تغمرني فرحا، والدي أنت الحياة فلا حياة بعدك، يارب اجعله في الفردوس الأعلى مع عدد ما نبض قلبي شوقا إليه؛

-إلى من أعتمد عليه في الحياة إلى سندي وأبي الثاني أخي العزيز وزوجته؛

-إلى توأم روحي شقيقتاي أمينة ومريم وإلى أزواجهن؛

وأخص بالإهداء براعم العائلة يانيس ورسيم حفظهما الله؛

-إلى من ساعدوني لإتمام هذا العمل كل من: نبيلة، نور الهدى، وعبد الجليل وإلى زميلتي في المذكرة روميساء حفظهم الله وأعطاهم أضعاف ما يتمنون؛

إلى كل من نسيهم قلمي سهوا بالذكر لم ينساكم قلبي.

شيماء

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الرقم
الشكر والتقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة المختصرات	VII
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية	
تمهيد	8
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التحفيزات الجبائية	9
المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي	9
أولا: تعريف التحفيزات	9
ثانيا: أنواع التحفيزات	10
ثالثا: تعريف التحفيز الجبائي	11
المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحفيزات الجبائية	12
أولا: خصائص التحفيزات الجبائية	12
ثانيا: أهداف التحفيزات	13
المطلب الثالث: أهمية التحفيزات الجبائية	15
المبحث الثاني: الأسس العامة للتحفيزات الجبائية	16-18
المطلب الأول: مبادئ التحفيزات الجبائية	16
المطلب الثاني: شروط التحفيزات الجبائية	17
المطلب الثالث: حدود فعالية التحفيزات الجبائية	18
المبحث الثالث: أنواع وأدوات التحفيزات الجبائية والعوامل المؤثرة فيها	19
المطلب الأول: أنواع التحفيزات الجبائية	19
أولا: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالاستثمار	19
ثانيا: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالتصدير	22
ثالثا: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالتشغيل	22

المطلب الثاني: أدوات التحفيزات الجبائية	23
المطلب الثالث: سياسة التحفيزات الجبائية والعوامل المؤثرة بها	25
أولا: سياسة واستراتيجية التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر	25
ثانيا: العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية ذات الطابع الضريبي	27
ثالثا: العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية ذات الطابع غير الضريبي	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة	33
المطلب الأول: مفهوم الأداء	33
المطلب الثاني: أنواع الأداء	35
أولا: حسب معيار المصدر	35
ثانيا: حسب معيار الشمولية	36
ثالثا: حسب معيار الطبيعة	36
رابعا: حسب المعيار الوظيفي	37
الطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء	39
أولا: العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا	39
ثانيا: العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة	40
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	41
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	41
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي	42
المطلب الثالث: مؤشرات ومعايير الأداء المالي	43
أولا: مؤشرات الأداء المالي	43
ثانيا: أنواع مؤشرات الأداء المالي	44
ثالثا: أهمية مؤشرات الأداء المالي	46
رابعا: خصائص المؤشرات المالي	46
المبحث الثالث: التحفيز الجبائي وأهميته بالنسبة لقياس الأداء المالي	48
المطلب الأول: قياس الأداء المالي	48
أولا: تعريف قياس الأداء المالي	48
ثانيا: أدوات قياس الأداء المالي	49

ثالثا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي	49
المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي	50
أولا: القوائم المالية	50
ثانيا: مؤشرات التوازن المالي	53
ثالثا: النسب المالية	54
المطلب الثالث: أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي	56
أولا: أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستغلال	56
ثانيا: أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة التمويل	58
ثالثا: أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستثمار	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب لولاية قالمة	
تمهيد	62
المبحث الأول: لمحة عامة حول مديرية الضرائب لولاية قالمة	63
المطلب الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية قالمة	63
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية قالمة	64
المطلب الثالث: مهام مديرية الضرائب لولاية قالمة (المصالح الخارجية)	70
المبحث الثاني: دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية خلال السنوات (2019-2021)	72
المطلب الأول: عرض الميزانية الوظيفية للمؤسسة محل الدراسة	72
المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة	73
المطلب الثالث: التحليل باستخدام النسب المالي	75
المبحث الثالث: علاقة التحفيزات الجبائية بتحسين الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة	78
المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة	78
المطلب الثاني: حساب الضرائب والرسوم المدفوعة للمؤسسة قبل الحصول على التحفيز الجبائي	81
المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية في المؤسسة محل الدراسة	82
أولا: الضرائب التي تدفعها المؤسسة بعد التحفيز الجبائي	82
ثانيا: أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	83
خلاصة الفصل	85

الخاتمة	**87**
قائمة المراجع	**90**
الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات تقييم الأداء المالي	45
02	قراءات الميزانية	52
03	النسب المالية وطرق حسابها	54
04	المفتشيات والقباضات التابعة لمديرية الضرائب	64
05	الميزانية الوظيفية للمؤسسة محل الدراسة	72
06	مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية X في الفترة 2019-2021	74
07	النسب المالية للمؤسسة الاقتصادية Xخلال الفترة 2019-2020	75
08	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الاقتصادية في فترة 2019-2021	78
09	جدول الضرائب والرسوم قبل الحصول على التحفيز الجبائي	81
10	الضرائب والرسوم التي ستدفعها المؤسسة بعد التحفيزات الجبائية	82

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يبين آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا	14
02	الأداء مفهوم متعدد الأبعاد	34
03	الأداء الخارجي والداخلي	36
04	أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي	59
05	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ولاية قالمة	65

قائمة المختصرات:

FRNg	أرس المال العامل الإجمالي
BFRex	احتياج رأس المال العامل للاستغلال
BFRhex	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال
BFRg	إجمالي احتياج رأس المال العامل
Tn	الخزينة
TVA	الرسم على القيمة المضافة
IBS	الضرائب على أرباح الشركات

TAP	**الرسم على النشاط المهني**
EBE	**الفائض الإجمالي للاستغلال**
VA	**القيمة المضافة**
RE	**النتيجة العملياتية**

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية حجر الأساس للاقتصاد الوطني لأي دولة، هذه الأخيرة تتحكم فيها العديد من العوامل البيئية سواء من داخل محيطها أو خارجه، كاليد العاملة، المواد الأولية، الأسواق...إلخ، وتعتبر التحفيزات الجبائية أحد هذه العوامل التي لها تأثير على المؤسسات الاقتصادية، حيث يمكن أن تلعب دورا في تحسين أدائها المالي.

وفي ظل الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في مختلف المجالات سواء المالية أو الاقتصادية كذلك الجبائية منها، فكانت سياسة الامتيازات والتحفيزات الجبائية بمثابة حبل نجاة للحكومة والتي تعد من أهم الاستراتيجيات لتحقيق أهدافها المختلفة، وذلك بإعطاء مجموعة من المزايا والتسهيلات إما للمستثمرين أو المؤسسات الاقتصادية.

حيث تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها وذلك ببلوغ أفضل استغلال لمواردها وتحسين نشاطها في جميع مراحلها، والقدرة على التغلب على المصاعب في تدنيها بالإضافة إلى معرفة نقاط ضعفها وقوتها لتحكم بمختلف تكاليفها وإراداتها. للاستفادة من سياسة التحفيزات الجبائية قدر المستطاع، حيث أن هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في تحسين الأداء المالي. ويعتبر تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية من خلال سياسة التحفيزات الجبائية مؤشرا هاما في التنبؤ واكتشاف نقاط القوة والضعف، وبالتالي الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، وكذا معرفة ما إذا كانت النتائج التي تحققها دائمة ومستمرة.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟"

وحتى نتمكن من الالمام بكل جوانب موضوع البحث فقد قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهم أنواع التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية لمؤسساتها الاقتصادية؟
- ✓ كيف يعتبر التحفيز الجبائي عامل يساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ كيف يؤثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

كدراسة مبدئية لهذا الموضوع ومحاولة الإجابة على اشكاليته الرئيسية، سنتطرق إلى الفرضيات التالية:

- ✓ للتحفيزات الجبائية دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية والوفورات الناتجة عنها؛
- ✓ يؤثر التحفيز الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في جميع مراحل نشاطها، وذلك من خلال ما يستخلص عنه من نقص في دفع الضريبية حيث قد تستثمرها في مجال آخر.

أهمية الدراسة:

لهذا الموضوع أهمية كبيرة لمعرفة ما إذا كانت السياسة التي اتبعها المشرع الجزائري في منح التحفيزات الجبائية قد ساهمت في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث أنها تعتبر الأساس لتطوير التنمية الاقتصادية في البلاد وحل مشاكل عديدة كالبطالة، ولا يأتي هذا إلا بأداء مالي فعال.

كما يتجلى جوهر هذا البحث في توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية التحفيزات الجبائية ومدى انعكاسها في تحسين أدائها المالي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- ➢ معرفة مختلف التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف النظام الجزائري لزيادة التنمية الاقتصادية الوطنية واستقطاب المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب؛
- ➢ توضيح مدى أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي ومساهمته في تحسينه؛
- ➢ توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأثر التحفيزات الجبائية على تحسين أدائها المالي خلال مراحل نشاطها(الاستغلال–التمويل–الاستثمار) ومعرفة كيفية استغلال ذلك في تطورها.

منهج وأدوات الدراسة:

لمعرفة الجواب على الإشكالية التي طرحناها قمنا باستخدام المنهج الوصفي وذلك لتحديد أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع وذلك في الفصلين الأولين، كما تناولنا المنهج التحليلي عند تحليلنا لأهم الأدوات والمؤشرات الاقتصادية.

الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة مختلفة ومتنوعة وذلك للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة حيث تمحورت حول: الكتب والمقالات ومذكرات ورسائل التخرج السابقة، ومجلات وبعض المراسيم والمواد التي تتطرق إلى جزء من جوانب الموضوع.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الدراسة اقتصرت على مديرية الضرائب الولائية لولاية قالمة، والمؤسسة الاقتصادية التي تنشط في مجال المحاجر.

الحدود الزمانية: هي الفترة الزمنية التي تم فيها معالجة الإشكالية والمنحصرة ما بين 2023/03/10 إلى غاية 2023/04/20.

الحدود الموضوعية: إبراز دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الدراسة:

سنتناول بعض الأسباب التي من أجلها قررنا اختيار موضوع دراستنا نذكر منها:

الأسباب الذاتية: المتمثلة في:

- الرغبة في زيادة رصيد المكتبة الجامعية بمرجع جديد يخص موضوع التحفيزات الجبائية والأداء المالي، نظرا لنقص المراجع في هذا الموضوع؛
- الرغبة الشخصية للبحث في مثل هذه المواضيع والمتعلقة بالتحفيزات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية.

الأسباب الموضوعية:

- ابراز دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- نقص وعي المؤسسات الاقتصادية بأهمية التحفيزات الجبائية في تحسين أدائها المالي.

الدراسات السابقة:

يتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة سواء بشكل كلي أو جزئي المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والأداء المالي والتي لها صلة مع موضوع دراستنا، إلا أننا لم نجد دراسات تناولت الموضوع من نفس الجانب، وهي كما يلي:

- جلال عزيزي: بعنوان "**أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر**" رسالة مقدمة لنيل الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2012.

واتخذ المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية وكذلك التعليق على الاحصائيات الاقتصادية، مما ينتج عن هذه الدراسة ما يلي:

– ضرورة استخدام السياسة الجبائية في توجيه المشاريع الاستثمارية نحو المناطق النائية؛

– تلعب الحوافز الجبائية دورا مهما في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاستثمارية للدولة.

- صابر عباسي: بعنوان "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 2012.

اعتمد المنهج الوصفي التفسيري في تفسير النتائج ونظام SPSS، من نتائجه:

–أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الجزائرية ولكن ضعيف الفعالية، حيث أثره يكون أقوى على خزينة المؤسسة وضعيف على أدائها المالي.

- دراسة بوقفة عبد الحق: بعنوان " **سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر– دراسة ميدانية** " أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، 2016.

تناول في الدراسة التطبيقية سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث اعتمد المنهج الوصفي في ذلك، واستخلصت هذه الدراسة ما يلي:

–أن للضريبة محل التحفيز دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوفرة الضريبية الناجمة عن التحفيز، وأن لمختلف الجهات التي لها علاقة بمنح التحفيز دور في تفعيله حتى يتحسن الأداء المالي.

- دراسة زينات أسماء: بعنوان " **تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار دراسة حالة الجزائر في فترة 2001-2016** " أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2019.

حيث اعتمدت برنامج SPSS20، ومن أهم نتائج الدراسة المتحصل عليها:

– تبني سياسة التحفيزات الجبائية وحدها غير ملمة لاستقطاب المستثمرين المحليين أو الجانب لأن ما يجذبهم توفر مناخ استثماري ملائم ومحفز يتمتع بالشفافية.

بالإضافة إلى أن دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة في تسليط الضوء على دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، استخدمنا المنهج التحليلي خلال دراستنا للمؤسسة محل الدراسة في مديرية الضرائب الولائية لولاية قالمة، حيث تطرقنا للإشكالية أعلاه.

صعوبات البحث:

يمكن حصر الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدراسة فيما يلي:

-صعوبة الحصول على المعلومات من قبل مديرية الضرائب؛

-نقص المراجع الكافية المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة جانب التحفيزات الجبائية بالنسبة إلى الكتب.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة، وكذلك اختيار صحة الفرضيات الموضوعة قيد الدراسة والالمام بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول هي كالتالي:

-في الفصل الأول تناولنا فيه عن الإطار النظري للتحفيزات الجبائية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بعنوان مفاهيم أساسية حول التحفيزات الجبائية للمبحث الأول، أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان الأسس العامة للتحفيزات الجبائية بينما في المبحث الثالث تطرقنا إلى أدوات وأنواع والعوامل المؤثرة عليها.

-الفصل الثاني يتعلق بعلاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي وقد قسم إلى ثلاثة مباحث أيضا، في المبحث الأول تناولنا ماهية الأداء المالي في المؤسسة يليه المبحث الثاني بعنوان مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، وأخيرا المبحث الثالث أدوات قياس الأداء المالي وأهميته بالنسبة للتحفيز الجبائي.

– الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة الميدانية للبحث والتي كانت بمديرية الضرائب الولاية لولاية قالمة، وقد تم في هذا الفصل إلى لمحة عامة حول مديرية الضرائب لولاية قالمة للمبحث الأول، أما المبحث الثاني دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية خلال السنوات (2019 – 2021) وأخيرا استعرضنا علاقة التحفيزات الجبائية بتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية

تمهيد:

تعد سياسة التحفيزات الجبائية سياسة حديثة النشأة، حيث استخدمتها العديد من دول العالم لجذب واستقطاب المستثمرين، تتخذها الدولة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوجيهها الى مجالات معينة للنهوض بها. تعتبر التحفيزات الجبائية كأحد أهم الوسائل لتشجيع المؤسسات على الاستثمار ودعمها وذلك بتقديم الإعفاءات والتسهيلات الضريبية.

تكتنز سياسة التحفيزات الجبائية في جوفها العديد من المفاهيم والأنواع التي يجب دراستها والإلمام بها لذا على هذا الاساس سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- مفاهيم أساسية حول التحفيزات الجبائية؛
- الأسس العامة للتحفيزات الجبائية؛
- أنواع، أدوات، العوامل المؤثرة عليها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التحفيزات الجبائية

من أحد الأساليب المستعملة من طرف الدولة هو التحفيز الجبائي من أجل تحقيق أهدافها المختلفة، سواء كانت الاجتماعية أو السياسية، أو الاقتصادية منها، حيث تقوم بتقديم مزايا وتسهيلات تحث بها المؤسسات مهما كان حجمها إلى الاستثمار، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، أولا سنتناول مفهوم التحفيزات الجبائية، ثم سنستعرض خصائص وأهداف التحفيزات الجبائية وأخيرا سنوضح أهمية التحفيزات الجبائية.

المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي

قبل التطرق إلى مفهوم التحفيزات الجبائية سنقوم بتعريف التحفيز بصفة عامة كما يلي:

أولا: تعريف التحفيزات

لغويا التحفيز من الفعل حفز، والذي يعني دفعه من الخلف، وجدد وأسرع للمضي فيه واستعد أي بمعنى حثه ودفع إليه.[1]

أما اصطلاحا فيعرف التحفيز على أنه: "التأثير الخارجي الذي يشبه الحاجة والرغبة المتولدة لدى الفرد من أدائه لعمل معين، تتوقف فعالية التحفيزات على توافقها مع هدف الفرد وحاجته ورغبته".[2]

كذلك هو:"شعور داخلي لدى الفرد يولد لديه الرغبة في اتخاذ نشاط أو سلوك معين يهدف منه إلى تحقيق أهداف معينة".

كما يعرف أيضا بأنه:"الرغبة الإنسانية في الاستجابة إلى متطلبات المنظمة أو تحقيق رسالتها أو أهدافها".[3]

في الأخير نستنتج أن التحفيز هو تأثير خارجي يولد شعور داخلي لدى الفرد لتحقيق هدفه وحاجته ورغبته.

---

[1] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، دار عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص210.

[2] فيصل حسونة، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص255.

[3] براء رجب تركي، **نظام الحوافز الإدارية ودورها في تمكين وصقل قدرات الأفراد**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص57.

ثانيا: أنواعالتحفيزات

تصنف التحفيزات إلى أربعة معايير كما يلي:

1. **حسب طبيعة التحفيز:** يتطرق إلى التحفيزات من حيث شكلها أو الطريقة التي تدفع بها وهي:

- **التحفيزات المادية:** هي تحفيزات إما نقدية أو عينة من أجل تحفيز العمال وزيادة إنتاجيتهم مباشرة أو غير مباشرة.
- **التحفيزات المعنوية:** هذه الأخيرة مرتبطة بسلوك الفرد، ونفسيته وذلك لإشباع حاجته الفردية أو الجماعية وتحسين محيطه ومعنويته.

2. **حسب أثر التحفيز:** هي إما تحفيزات إيجابية أو سلبية كما يلي:

- **التحفيزات الإيجابية:** هي عبارة عن إعطاء مزايا معينة للفرد لأجل تحسين أدائه وزيادة مردوديته وإنتاجه.[1]
- **التحفيزات السلبية:** يعتمد على خضوع الفرد لعقوبات محددة وحرمانه من المزايا، تهدف هذه الأخيرة إلى التأثير على سلوك الأفراد لانضباطهم والرجوع إلى السلوك الصحيح.[2]

3. **حسب المستفيد من التحفيز:** هذه التحفيزات تأثر على من تطبق عليهم نجد منها:

- **التحفيزات الفردية:** هذا الأخير يستخدمه في حالة إمكانية إنتاجه.
- **التحفيزات الجماعية:** هذا التحفيز ينبت روح العمل كمجموعة من الأفراد متكاملة، يبذل فيه نفس مستوى الجهد وتتميز بكونها، أن فردا واحدا لا يتحمل كل المسؤولية، ولا تتعدى إطار التحفيزات المادية أو المعنوية، الإيجابية أو السلبية.

4. **حسب موقع التحفيز:** يظهر ما يلي:

- **التحفيزات المباشرة:** هي التي يشعر بها الفرد شعورا مباشرا، تتشكل في الوسائل والأساليب التي تتمحور حول سرعة الإنجاز ودقة الأداء وقد تكون سلبية.
- **التحفيزات غير المباشرة:** تكتسح مجموعة من الخدمات التي يقوم بها الفرد المسؤول تجاه الأفراد الأخرى لتحقيق هدف معين وذلك بتوفير الاطمئنان، والراحة النفسية.[1]

---

[1] خالد الهيني وآخرون، **أساسيات التنظيم الصناعي**، الطبعة الأولى، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، 1997، ص319.

[2] عمر عبد الرحمان عبد الباقي، **إدارة الأفراد**، الطبعة الثانية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996، ص214.

ثالثا: تعريف التحفيز الجبائي

أما التحفيز الجبائي فيمكن تعريفه على أنه كما يلي:

تخفيف معدل الضرائب، القاعدة الجبائية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط التي يحددها المشرع.[2]

كذلك هو مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي الذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين، لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتجها الدولة.[3]

أيضا هو عبارة عن نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي الى نمو الإنتاجية القومية، وزيادة القدرة لتكلفة للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة المشروعات القائمة.[4]

كما يعرف بأنه تحقيق في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس. [5]

- ✓ من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحفيزات الجبائية عبارة عن امتيازات وتسهيلات تعطيها الدولة من أجل إغراء المستثمرين، حيث أنها تعتبر تحقيق في معدل الضريبة والقاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحفيزات الجبائية

---

[1] خالد الهيني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص320.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر،2003، ص118.

[3] طارق الحاج، **المالية العام**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2009، ص50.

[4] نزيه عبد المقصود محمد المبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003،ص112.

[5] بورنان مصطفى، **سياسات الدعم والتحفيز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع، جامعة الأغواط، 2018، ص78.

هناك العديد من خصائص التحفيزات الجبائية، حيث تسجل وجود تفاوت بين أهداف و مصالح الدولة، أو هذه التحفيزات تجعل للمؤسسة منفذ لتحقيق أهدافها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

أولا: خصائص التحفيزات الجبائية

للتحفيزات الجبائية العديد من الخصائص نذكر منها:[1]

1. اجراء اختياري:

إن الأعوان الاقتصادية المستفيدين لهم الحرية في اختيار الخضوع للإجراءات والمقاييس والشروط التي تضعها الدولة دون أن يترتب عليهم أي عقاب في حالة الرفض.

2. اجراء هادف:

يهدف التشريع من منح هذه التحفيزات هو تطوير واحياء مناطق معزولة، حيث تلجأ الى هذه السياسة لتحقيق العديد من الأهداف، عند وضع التحفيزات لابد من تدعيمها بدراسة حول العناصر التالية:

- مراعاة جميع الظروف؛
- مدة صلاحيات إجراءات التحفيز؛
- الدراسات التنبئية للتحفيزات المستقبلية؛
- الشروط اللازمة وجودها في المستفيد من التحفيز.

3. اجراء له مقاييس:

التحفيز الجبائي اجراء خاص محدد ببعض المقاييس يحددها التشريع، كتحديد مكان الإقامة، نوعية النشاط ومدة الاستفادة.

4. الوسيلة:

هي الوسيلة التي يستخدمها المشرع لتشجيع وتوجيه المستثمرين، تكون على هيئة تسهيلات وذلك وفق معايير وشروط محددة.

ثانيا: أهداف التحفيزات الجبائية

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص178.

تسعى الدولة باللجوء الى التحفيزات الجبائية لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

1. الأهداف الاقتصادية:

هناك عدة أهداف أهمها:

- ❖ تنمية الاستثمار عن طريق تشجيع الحوافز الضريبية لتراكم رؤوس الأموال وذلك من خلال تخفيف هذه الحوافز للعبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف خاصة أن أغلب المؤسسات لا تحقق أرباح.
- ❖ تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها من خلال دعم الواردات من الرأسمالية اللازمة للقيام بها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية.[1]
- ❖ تشجيع الصادرات من خلال منح التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصدرة بهدف خلق وتحسين المنافسة للمؤسسات المحلية.
- ❖ جذب رأس المال الأجنبي من خلال تخفيف الضريبة على رأس المال وتثبيط المدخرات المحلية على الخروج من البلد، وبالتالي مواجهة المنافسة الضريبية من خلال تقديم الإعفاءات.
- ❖ البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة للأدوات المالية العامة.[2]
- ❖ زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا فتنمية الاستثمار يؤدي بالضرورة الى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وعليه ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة وبالتالي رفع حجم الحصيلة الضريبية،[3] نوضح ذلك في الشكل الموالي:

---

[1] سعدية مزيان، سميرةمناصرة، **مساهمة التحفيزات الضريبية للآليات التنموية الداعمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث، جامعة أم البواقي، جوان 2015، ص ص124، 125.

[2] زينات أسماء، **دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر 03، العدد السابع عشر، السداسي الثاني، الجزائر،2017، ص113.

[3] نجيب زروقي، **جريمة التملص الضريبي واليات مكافحتها في التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائي، جامعة الحاج لخض، باتنة، 2013/2012، ص63.

الشكل رقم(01): مخطط يبين الية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا.

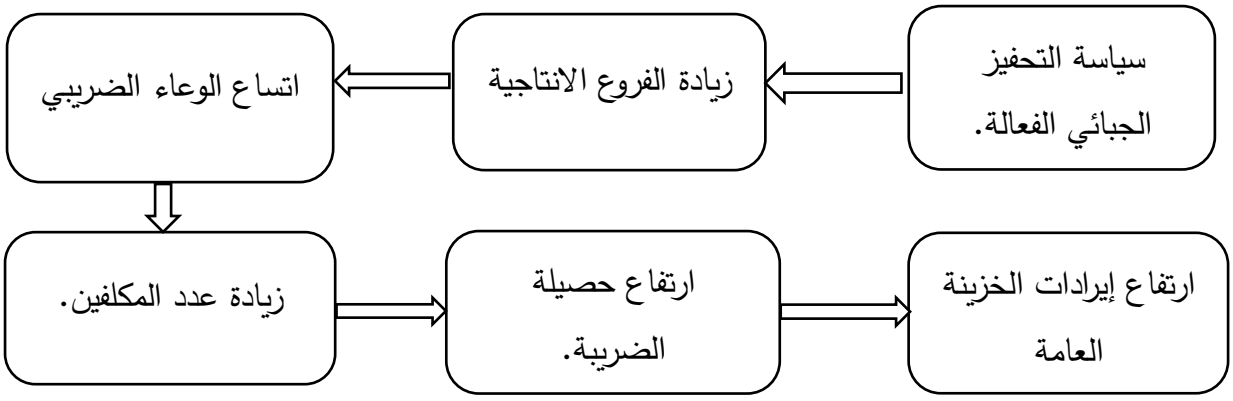

المصدر: عبد الحق بوقفة، **دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة فارس يحي فارس المدية، الجزائر، 2009/2008، ص21.

2. الأهداف الاجتماعية:

نذكر منها:[1]

- امتصاص البطالة:

من خلال توفير مناصب الشغل الجديدة، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة تشغيلها.

- تحقيق التوازن الجهوي:

من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها، وذلك لتقليص الهوة بين المناطق.

- التوزيع العادل للدخل:

تتم عملية توزيع عادلة للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين بالضريبة.

[1] عبد الحق بوقفة واخرون، **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد الرابع /العدد الثاني، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2018، ص211.

المطلب الثالث: أهمية التحفيزات الجبائية.

يمارس التحفيز الجبائي دورا مؤثرا في تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية نظرا لتأثرها بالمزايا الناتجة عنه، حيث مكن المؤسسات من التشجيع على:

- أخذ القرار الاستثماري؛
- توجيه استثمارها نحو المجالات والمناطق المرغوب تنميتها اقتصاديا واجتماعيا من قبل المشرع.

بعض المزايا: الاعفاء الكلي أو الجزئي للأرباح من الضريبة، تطبيق معدلات الضريبة التمييزية، الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة على اقتناء الآلات والمعدات والمواد الخام من الأسواق الخارجية أو المحلية.[1]

إذا قامت الدولة بإعطاء هذه التحفيزات والمزايا الضريبية للمستثمر أصبح ذلك حافزا له على استثمار أمواله، حيث تعتمد بعض الدول النامية على إعفاءات ضريبية من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب، لما يوفره من ربح صافي غير خاضع للضريبة. من بين هذه الدول نجد:

– دولة الأرجنتين؛ تستخدم التحفيزات الجبائية لتطوير الاستثمارات الداخلية والخارجية، حيث توجهت لإحدى المناطق التي تكثر بها البطالة المدقعة للحد منها وخلق فرص عمل؛

– دولة المكسيك؛ تناولت التحفيزات الجبائية على شكل إعفاء ضريبي لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

كذلك تداولت بعض الدول المتقدمة هذه التحفيزات كفنلندا وهولندا لتشجيع الاستثمار في البترول، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية في الائتمان الضريبي وإيطاليا تطرقت إلى العديد من التحفيزات كالإعفاء الضريبي المؤقت أو الدائم والتخفيض الضريبة.[2]

[1] بورنان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص118.

المبحث الثاني: الأسس العامة للتحفيزات الجبائية.

هناك العديد من المبادئ للتحفيز الجبائي كذلك العديد من الشروط، كل ذلك حسب حدود فاعليتها، وسنتناول من خلال هذا المبحث إلى مبادئ التحفيزات الجبائية ثم شروطها وفي النهاية حدود فعاليتها:

المطلب الأول: مبادئ التحفيزات الجبائية.

للتحفيزات الجبائية العديد من المبادئ، فيما يلي:

1. مبدأ العدالة:

مفهوم العدالة الجبائية يختلف من بلد الى أخرى وهذا ما يجعل صعوبة قياسها، وتحديد عبئها على المستثمر بشكل فردي فأصحاب المال يرون أن فرض الضرائب موحد بالنسبة لجميع الأفراد، أما الفقراء يعتقدون أن تحميل الطبقة المترفة القسط الأكبر من الأعباء الضريبية، ولذلك نجد صعوبة في تحديد مفهوم العدالة الضريبية.[1]

2. مبدأ الانتفاع:

الأفراد المستفيدون من الانفاق الحكومي يجب عليهم دفع تكاليف هذا الانفاق من خلال تحملهم الضرائب المباشرة المفروضة عليهم، في حين أنهم غير مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات غير المباشرة.

3. مبدأ القدرة على الدفع:

هو عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق مقدرتهم على الدفع، أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية، أي أن عدم المبالغة والمغلاة شرط ضروري للتطور الاقتصادي.[2]

---

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، رجب العشماوي، **النظم الضريبة مكتبة تحليلي مقارن مكتبة الاشعاع الفنية**، الإسكندرية للنشر، الإسكندرية،2009، ص257.

4. مبدأ الكفاءة:

تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضريبة التي تتم بالكفاءة العالية، فمعيار الكفاءة يقتضي على اختيار اقل الضرائب السلبية تأثيرا على الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثاني: شروط التحفيزات الجبائية.

للتحفيزات الجبائية العديد من الشروط، سنتطرق الى ما يلي:

- يجب أن ينصرف تطبيق الامتيازات الضريبية الى أوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية؛
- يجب أن تتناسب أهمية التخفيضات والاعفاءات مع أهمية النشاط؛[2]
- اعتبار الضريبة جزءا من المناخ الاستثماري العام، تتداخل عناصره وتتشابك الى حد كبير، منها الاستقرار السياسي، العملة المحلية، طبيعة النظام المصرفي والمالي القائم...الخ؛[3]
- تأهيل الإدارة الضريبية، حيث يجب أن تكون نشطة، كفئة نزيهة وعادلة، وتجنبها التكاليف الزائدة؛
- يجب توفر جهاز تنفيذي قوي، لأن الأمر لا يتعلق بوجود عمل قانوني منسجم بقدر ما هو في حاجة أكيدة الى جهاز تنفيذي قوي؛[4]
- يكون العبء الضريبي النسبي قبل تخفيض سعر الضريبة على الأنشطة المرغوبة كبيرا نسبيا، حيث يصبح التخفيض ميزة؛
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا؛
- تحديد نسبة معينة من الإنتاج للتصدير، حيث يحدد حجم وطاقة الإنتاج.[5]

---

[1] أحمد زهير، شامية خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 1997، ص 55.

[2] مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص124.

[3] جلال عزيزي، **أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر**، رسالة ماجستير في القانون، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2012، ص25.

[4] يحي لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006، ص38.

[5] يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص81.

المطلب الثالث: حدود فاعلية التحفيزات الجبائية.

العناصر المحددة لفاعلية التحفيزات الجبائية هي كما يلي:

1. توازن الميزانية:

تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وتأسيسها على ذلك، فاذا زاد اجمالي النفقات العامة عن اجمالي الإيرادات فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية، وفي حالة العكس فهذا يعبر عن الفائض.[1]

2. الضغط الجبائي:

هذا المعدل لديه أثر كبير في إعطاء فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إذا تجاوز المشرع حد معين من فرض الضرائب يصبح ذلك العامل معرقل للاقتصاد، فعند ارتفاعها ينقص المستثمرون.

3. الازدواج الجبائي:

أي خضوع الوعاء الضريبي لأكثر من مرة لضريبة الدخل من النوع نفسه، وعلىنفس الشخص، وخلال نفس المدة، وقد يكون ازدواج داخلي على مستوى الدولة.[2]

[1] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2009، ص262.

[2] ياسر صالح الفريحات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص29.

المبحث الثالث: أنواع وأدوات التحفيزات الجبائية والعوامل المؤثرة فيها

للتحفيزات الجبائية الكثير من الأنواع، والعديد من الأدوات التي تحدد وفق كم من العوامل التي تؤثر عليها، لذلك سندرس هذه المتغيرات فيما يلي:

المطلب الأول: أنواع التحفيزات الجبائية

تختلف أنواع التحفيزات الجبائية، وذلك حسب الهدف المراد تحقيقه كما يلي:

أولا: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالاستثمار

يوجد الكثير من الأنواع نذكر منها:

1. الاعفاء الجبائي:

أو ما يعرف بالإعفاء الضريبي أي لا تفرض الضريبة على دخل معين، اما دائمة أو مؤقتة وذلك ضمن التشريع، حيث يلجأ المشرع الى هذا الاعفاء لشروط تقدرها بنفسها، وتتزامن مع جميع الظروف،[1]هناك نوعين من الاعفاء الجبائي:

أ- **الاعفاء الدائم:**عدم دفع المستفيد لضريبة أو مجموعة من الضرائب طوال دورة حياة المشروع، يمنحه القانون الى فئات وأنشطة معينة ومحددة.[2]

يوجد العديد منها نعدد ما يلي:

- **إعفاءات ذات طابع اقتصادي:** يخص بعض النشاطات التي تطلب أهمية كبيرة ضمن الإستراتيجية التنموية المتبعة، تهدف إلى تطوير الاقتصاد وتنميته، حيث تستفيد من إعفاء كلي بصفة دائمة على المداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمور.[3]
- **إعفاءات ذات طابع اجتماعي:**يتطرق إلى إعفاء الفئات الاجتماعية المحرومة كالمعوقين وذوي الدخل الضعيف من أجل تطوير مستوى معيشتهم وتحسين ظروفهم، فهذا الإعفاء يهدف

[1]الحاج طارق، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2]يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3]وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري**، مطبوعات الساحل، الجزائر، 2010، ص11.

أساسا إلى إشباع الحاجات العامة للفرد، مثل الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين.[1]

- **إعفاءات ذات طابع علمي وثقافي:** هي إعفاءات مخصصة لنشاطات علمية وثقافية قصد تشجيع البحث العلمي وبالتالي تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي.[2]

ب-الاعفاء المؤقت: عدم دفع الضريبة لمدة معينة من حياة المشروع، حيث تختلف من دولة الى أخرى حسب نظام الضريبة وتشريعات الاستثمار، يحث يحفز المؤسسات جديدة التكوين ونخفف العبء الضريبي عليها لتتمكن من تطوير نفسها.[3]

تتراوح مدة الإعفاء عادة من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات حيث عند انتهاء مدة الإعفاء يصبح المشروع الاستثماري خاضع للنظام الضريبي العادي المنصوص عليه في التشريع الجبائي، ومن أجل إعطاء أثر للإعفاء الضريبي يجب أن يكون العبء الضريبي المعفى منه ومقداره على قدر الأهمية، حيث يجب أن تتناسب أهمية الإعفاء مع أهمية النشاط.[4]

2. التخفيضات الجبائية:

أي اخضاع المكلف لمعدلات أقل من المعدلات الموجودة للضريبة، أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض المعايير، كالتخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، أو المعدل المفروض على الأرباح.[5]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص83.

[2] جلال عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] العمري أصيلة، زين يونس، **الاعفاء الضريبي كأحد اليات تشجيع الاستثمار المحلي**، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد الثالث، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان، 2015، ص67.

[4] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص135.

[5] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005، ص174.

3. الإجراءات الضريبية التقنية:

هي الضريبة ذات الطابع التقني، حيث تعاين بعض الجوانب للمؤسسة، ويترتب عنها مخلفات ضريبية تحفيزية تسمح بتقليص العبء الضريبي[1] منها:

أ- **نظام الاهتلاك:**يؤثر مباشرة على النتيجة، أي حساب القسط السنوي للاهتلاك حيث كلما كان هذا القسط كبير كلما كانت الضرائب المفروضة أقل.[2]

ب-**امكانية نقل وترحيل الخسائر**: تمثل وضعية لامتصاص المخلفات الناجمة عن الخسائر خلال سنة محددة، وذلك بتحميلها على سنوات قادمة حتى لا يتآكل رأس مال الدولة.[3]

هناك العديد من البدائل وهي كالاتي:[4]

- **ترحيل الخسائر إلى الأمام**: وهي ترحيل الخسائر التي تصيب المكلف في سنة ما إلى أرباح السنوات التالية؛
- **ترحيل الخسائر إلى الخلف:** هي عبارة عن ترحيل الخسائر التي تصيب المستثمر في سنة ما لتخصم من أرباح السنة السابقة؛
- **ترحيل الخسائر إلى الخلف والأمام:** يتم الترحيل في سنة ما أولا إلى الخلف لمدة محددة،

فإذا لم تكف لاستهلاك الخسائر يرحل الباقي ليخصم من أرباح السنوات التالية؛

ت-**المعدلات التمييزية:** أي تصميم هيكل للأسعار الضريبية يحتوي على مجموعة من المعدلات مرتبطة بنتائج المشروع، حيث هذه المعدلات مرتبطة عكسيا مع حجم المشروع في تحقيق التطور الاقتصادي، فكلما نقصت نتائج الاستثمار زادت هذه المعدلات والعكس.[1]

---

[1]يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2]قلاب ذبيح إلياس، سايب رامي، **دور التحفيزات الجبائية في دعم وتنمية الاستثمار**، ملتقى وطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09_10ديسمبر 2014، قالمة، ص578.

[3]طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009، ص317.

[4]سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص93.

ثانيا: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالتصدير.

وهي أنواع نذكر منها:

1. **التخفيض في الضرائب على الدخل:**هو للمؤسسات التي تصدر منتوجها حيث تستفيد من اعفاء كلي على دخلها الحاصل من التصدير، وذلك وفق مجموعة من الشروط.
2. **التخفيضات من الحقوق الجمركية:**يمنح تخفيضات للمستورد خاصة على المواد الأولية، وبعض التجهيزات الحتمية في انتاج المنتوج، وكذلك السلع المصدرة.[2]
3. **التخفيض في الرسم على القيمة المضافة:**العديد من البلدان تفرض ضرائب على القيمة المضافة على المبيعات ورقم الأعمال، حيث تعفى منها عند التصدير. [3]

ثالثا: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالتشغيل.

يقصد بها توفير مناصب عمل في جميع الميادين ومختلف المستويات، ويتنوع إلى:

1. **التخفيض على أساس عمل شخص مشغل:**هو إنقاص نسبة من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، حسب كل منصب تبعا لمعايير تشريعية.
2. **التخفيضات الضريبية للصناعات ذات الكثافة العمالية:**تفاضل هذه الصناعات في معدل الاقتطاع الذي يتم الدخول به من قبل الشركات على أساس رأس المال، حيث أن هذه المفاضلة هي إنقاص في الضريبة.[4]

---

[1]زهية لموشي، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد السادس/ العدد الحادي عشر، أم البواقي، جانفي، 2018، ص11.

[2]عزوز علي، **الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، يومي 23و24 نوفمبر ص3ص4.

[3]بلال شيخي واخرون، **التحفيزات الجبائية كآلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات الجبائية في ترقية الاستثمار تجارب دولية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، ص6.

[4]يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص33ص34.

المطلب الثاني: أدوات التحفيزات الجبائية.

تختلف أدوات التحفيزات الجبائية، وتتمثل فيما يلي:

1. **الاعفاء الضريبي:**يعرف على أنه اسقاط حق الدولة عن بعض المستثمرين في الضرائب التي يجب دفعها وذلك مقابل ممارسة نشاط معين حسب أهميته وموقعه وحجمه، تتراوح مدة الإعفاء من سنتين إلى خمس سنوات وبعض الدول قد تصل إلى خمس عشرة سنة، كالسنغال يعطي إعفاء ضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال مدة محددة إلى أن يصل ربحه 100% من رأس المال، منا ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنتهي الفترة المحددة.[1]

له العديد من المميزات، حيث يختلف فيما يلي:

- يؤثر على قرار الاستثمار.
- اسقاط الدولة لحقها في الضريبة اتجاه المستثمر لتخفيض مخاطره.

2. **الفراغ الضريبي:** الامتيازات الجبائية لها علاقة بالتخفيض والإعفاء من الضرائب على الدخل الذي لديه أنواع مختلفة منها الفراغ الضريبي، فهذا الأخير هو عبارة عن إعفاء أو جزئي في مدة محددة حيث يحدد ضريبة واحدة أو مجموعة، فيختلف مستواه حسب رأسمال المستثمر أو قطاع الاستثمار أو نوع الإنتاج.[2]

   هو أيضا إمكانية حضور أو عدمه للضريبة في نشاط معين، يستعملها المشرع لجذب الاستثمار وتنميته، حيث يعتبر اعفاء جزئي أو كلي لفترة زمنية محددة.

3. **نظام الاهتلاك:** يستخدمه المشرع كأداة لتنمية الاستثمار الخاص وتوجيهه، حيث ينتج فعالية في عملية التنمية الاقتصادية.[3]

*يعرف أيضا على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الأصول الثابتة، والتي قد تتغير قيمتها بعامل الزمن أو التقادم، حيث تظهرها الميزانية بالقيمة الصافية.[1]

---

[1] طالبي محمد، مرجع سبق ذكره، ص317.

[2] كمال رزيق، **الفراغ الضريبي والروح المقاولاتية لتشجيع التنمية الاقتصادية**، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، ديسمبر2008، ص 324.

[3] عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص211.

توجد طرق مختلفة لحساب الاهتلاك وعلى المؤسسة اختيار أحدهما وهي:

- **قسط الاهتلاك السنوي: (التكلفة الدفترية –القيمة المتبقية) /سنوات المدة النفعية.**

- **معدل الاهتلاك السنوي: قسط الاهتلاك السنوي/ صافي تكلفة الأصل.**

أ- **الاهتلاك الخطي:** يهتلك الأصل بأقساط متساوية خلال عمره الإنتاجي المقدر، أي أنه ثابت في كل دورة.

ب-**الاهتلاك المتناقص:** تكون الأقساط أعلى في السنوات الأولى عن عمر الأصل، حيث نحسب القسط في كل دورة،[2] كما يلي:

- **معدل الاهتلاك المتناقص=معدل الاهتلاك الثابت*المعامل.**

ت-**الاهتلاك المتزايد:**تطبق على الأصول الثابتة بحساب أقساط الاهتلاك تكون متزايدة في كل دورة، يتم الحصول على معدل الاهتلاك كما يلي:

- البسط يكون مقابل لعدد السنوات المطابقة لمدة الاستعمال المنقضية.

- المقام يمثل مجموع سنوات العمر الإنتاجي للتثبيت المعني ويتم الحصول عليه باستعمال العلاقة: (ن+1) /2، أو بجمع العمر الإنتاجي للتثبيت مباشرة.

ث-**الاهتلاك حسب وحدات الإنتاج:**يتخذ فيها وحدات الإنتاج كأساس لحساب الاهتلاك بدون مراعاة العمر الإنتاجي للأصل الثابت.[3]

---

[1]سيد عطا الله، **النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى**، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص143.

[2]طارق عبد العالي حماد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص386 388.

[3]بودالي بلقاسم، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية_ دراسات اقتصادية**، المجلد27، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2007، ص419.

المطلب الثالث: سياسة التحفيزات الجبائية والعوامل المؤثرة

نصنفها كما يلي:

أولا:سياسة واستراتيجية التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر

عندما بدأت الجزائر بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية واتجهت إلى اقتصاد السوق، قامت بتعديل الكثير من القوانين والتشريعات في هذا المجال، حيث يعرف قانون الرقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993م على انه واحد من أهم هذه التشريعات، حيث يتطرق غلى التحفيز في الاستثمارات المحلية والأجنبة، وجاء بعد أن قامت الجزائر بإبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تنص على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية، ورغم العوامل المحفزة التي يضمنها هذا القانون 93-12 إلا أنه فشل في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم استثمار مبلغ 50 مليون دولار من بين 40 مليار دولار فقط التي صرح بها لدى الوكالة في الفترة الممتدة ما بين 1993 و2000 لذا أصدر الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 2011/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يعزز مبادئ قانون 93-12، صارت الدولة تتدخل إلا لتقديم امتيازات يطلبها المستثمر عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIمن خلال النافذة الوحيدة التي أنشأتها لهذا .

وفي هذا المجال قدم المشرع نوعين من المزايا، أدرجها ضمن نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي(الخاص).

1-النظام العام:يعتمد هذا الأخير على تقديم الامتيازات على أساس السياسة الوطنية لاستثمار وتهيئة الإقليم، حيث تمنح هذه التحفيزات لمستثمرين على بداية مرحلة إنجاز المشروع وبداية تشغيله.[1]

التحفيزات الممنوحة خلال مرحلة الانجاز:

يستفيد المستثمرين في هذه المرحلة لمدة ثلاث سنوات بدايتها من تاريخ تبليغ الوكالة [1] منها:

[1] عبد المجيد تيماوي ومصطفى بننوي،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، حالةالجزائر**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول الغربية، جامعة عمارثليجي، الأغواط، يومي 17و18أفريل 2006، ص 242.

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي جاءت في إطار الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال يطبق رسم ثابت بنسبة منخفضة تقدر ب (5%).
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب (3%) في الرسوم الجمركية على المواد المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إما المستوردة أو المحلية.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

التحفيزات الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات الحديثة حتى100 منصب شغل أو بعد معاينة المشروع يطلب من المستثمر:[2]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2-النظام الاستثنائي: يطبق في المناطق ذات الأولوية التي ترغب الدولة في تطويرها وتنميتها، والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار كالأنشطة المنتجة باستخدام أحدث التكنولوجيا غير ملوثة، المدخرة للطاقة والمحققة للتنمية المستدامة.[1]

---

[1] الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2006 **المتعلق بتطوير الاستثمار**، المعدل بالأمر رقم06|08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

[2] محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة أوراسكوم رسالة ماجيستر في إدارة الأعمال**، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قسنطينة، 2009\2010، ص58.

تجدر الإشارة أنه في جويلية 2006، تم إصدار الأمر 06|08 المتعلق بتطوير الاستثمار يهدف إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 01|03 المتعلق بتطوير الاستثمار وكذا إلغاء بعض المواد[2]، ينقسم إلى مرحلتين:[3]

التحفيزات الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

كل المزايا المشتركة هنا متعلقة بفترة الإنجاز:

- منح إعفاء التخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والتسهيلات الممنوحة.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، تمويل المستثمر المستفيد.

التحفيزات الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من رسوم المواد المتدخلة في الإنتاج للسلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية ذات الطابع الضريبي.

تؤثر إيجابيا أو سلبيا وترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة، تتمثل فيما يلي:

1. **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** يشمل كل الضرائب والرسوم، وذلك وفق شروط ومقاييس، تتعلق بأهمية ونوع تأثيرها على المشروع.[4]

---

[1] المادة 10 من الأمر 01|03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

[2] المادة 01 من الأمر 06|08 المؤرخ في 20 أوت 2001.

[3] خلاف علام، **سياسة التحفيز الجبائية كآلية لترقية الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10 العدد واحد، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2023، ص793.

[4] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص119ص121.

2. **زمن وضع التحفيز:** كي تنجح هذه السياسة يجب اختيار الوقت المناسب للعمل بها، وتنفيذها لمدة زمنية تشرع فيها المؤسسة في تحقيق أهدافها وتأثر عليها.[1]
3. **مجال تطبيق التحفيز:** ينبغي تحديد المؤسسات التي تستفيد من عملية التحفيز الجبائي، لذلك توضع بعض المعايير والشروط المحددة.[2]
4. **شكل التحفيز:** هناك العديد من الأشكال، كتخفيض في معدل الضريبة والاعفاءات، وغيرها بالإضافة الى امتيازات أخرى.[3]

ثالثا: العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية ذات الطابع غير الضريبي.

تتعلق بما يلي:

1. **العنصر السياسي:** ينشغل المستثمر بالوضع الأساسي للوطن، لأن الاستقرار السياسي يعمل على تشجيع الاستثمار، أي نجاح التحفيزات الجبائية، فالمخاطرة السياسية هي أول ما يأخذه المكلفون بعين الاعتبار.[4]
2. **العنصر الإداري:** تتوقف فعالية الامتيازات الجبائية بعملية تغيير الأوامر والتشريعات التي تنظمها في كيفية تطبيقها القواعد الإدارية المحدودة التي تتميز بالكفاءة الازمة.[5]
3. **العنصر التقني:** يقصد توفير محيط ملائم للاستثمار، لذلك يجب على الدولة استقطاب المستثمرين بتوفير هياكل تقنية متطورة، كتسهيلات الاتصال، التموين العام وغيرها، هذا يؤدي

---

[1] زواق الحواس، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة المسيلة، 2016، ص ص 392 393.

[2] بو دالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره،ص417.

[3] شنتوفي عبد الحميد، **التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمارات بالجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد16/ العدد02، جامعة بجاية، 2017، ص ص227 228.

[4] شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد التاسع عشرن جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014، ص141.

[5] زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص07.

إلى نجاح سياسة التحفيز الجبائي، فحين عدم وجود هذه الهياكل فتلك السياسة تضعف، أي إجراء تحفيزي يجب توفير هياكل قاعدية للاستثمار.[1]

4. **العنصر الاقتصادي:** هو الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى تطور الاستثمار، حيث يتجسد ذلك بتوفر أسواق كافية، وشبكة اتصالات متطورة وغيرها.[2]

[1] قلاب ذبيح الياس، سايب رامي، مرجع سبق ذكره، ص579.

[2] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص122 123.

خلاصة الفصل:

من خلال ما قمنا بدراسته، وجدنا أن التحفيزات الجبائية عبارة عن امتيازات وتسهيلات وإعانات تقدمها الدولة بتخليها عن جزء من حقها في إيراداتها الضريبية من تشجيع وتطوير الاستثمار في البلد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

من أجل استقطاب وجذب المستثمرين من المؤسسات الاقتصادية قامت الدولة بوضع العديد من الحدود والشروط، كذلك مجموعة من المبادئ منها مبدأ العدالة، مبدأ الانتفاع وغيرها من المبادئ التي تساعد على النهوض بالاستثمار.

تطرقنا إلى العديد من أنواع وأدوات التحفيزات الجبائية هي في الأساس مرهونة بعدة عوامل ذات الطابع الضريبي، وغير الضريبي لنجاحها واستقطاب المستثمرين من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ودعمها.

الفصل الثاني: علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي

تمهيد:

الأداء هو هدف أساسي يسعى له كل مسير، فهو يمثل مؤشر يحدد كيفية سير نشاط المؤسسة إما بالإيجاب أو السلب،حيث يعتبر الأداء المالي من الركائز الرئيسية في المؤسسات الاقتصادية،إذ يعتبر أداة تنبأ للتغيرات التي يمكن ظهورها في دورة حياة المؤسسة،وتقدير الأخطار المحتمل وقوعها،لتداركها ومعالجة الخلل فهو يهدف إلى تحقيق معايير وأهداف مالية للمؤسسة أفضل من سابقتها.

قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى مفاهيم حول الأداء والأداء المالي الذي قسمناه إلى:

- ماهية الأداء المالي في المؤسسة؛
- مفاهيم أساسية حول الأداء المالي؛
- أدوات قياس الأداء المالي وأهميته بالنسبة للتحفيز الجبائي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة

إن الأداء هو كفاءة وفعالية المؤسسة في تحقيق نتائجها، وقد حاولنا من خلال هذا المبحث عرض مفهوم الأداء، ثم استعرضنا أنواعه لنتناول في الأخير العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

لم يتفق الباحثون في تحديد مفهومهم للأداء، وهذا راجع إلى اختلاف مؤشرات قياسه وطبيعة عمل المؤسسات الاقتصادية وأهدافها.

إن أصل كلمة أداء من اللغة اللاتيني"performare" وتعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما.[1]

وهناك من يعرف الأداء على أنه: "انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة".[2]

وكذلك هناك من يرى بأن الأداء "هو البحث عن تعظيم العلاقة بين النتائج والموارد بغرض تحقيق الأهداف المسطرة".[3]

وأيضا يعرف البعض الأداء على أنه "عبارة عن تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المحددة".[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء يتمثل في عنصرين: الفعالية والكفاءة، العنصر الأول معناه أن هناك أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة والعنصر الثاني يقصد به النتائج المحققة فعلا.

والشكل الموالي يوضح الانتقال من مفهوم الكفاءة والفعالية إلى مفهوم متعدد الأبعاد.

---

[1]Abdellatif khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion**, dunod, 2 ed, paris, 1976,p 310.

[2]عادل بو محان، **تأهيل الموارد البشرية لتحسين المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015، ص44.

[3]عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص143

[4]ابراهيم محمد المحاسنة،**ادارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص74

الشكل رقم (02):الأداء مفهوم متعدد الأبعاد

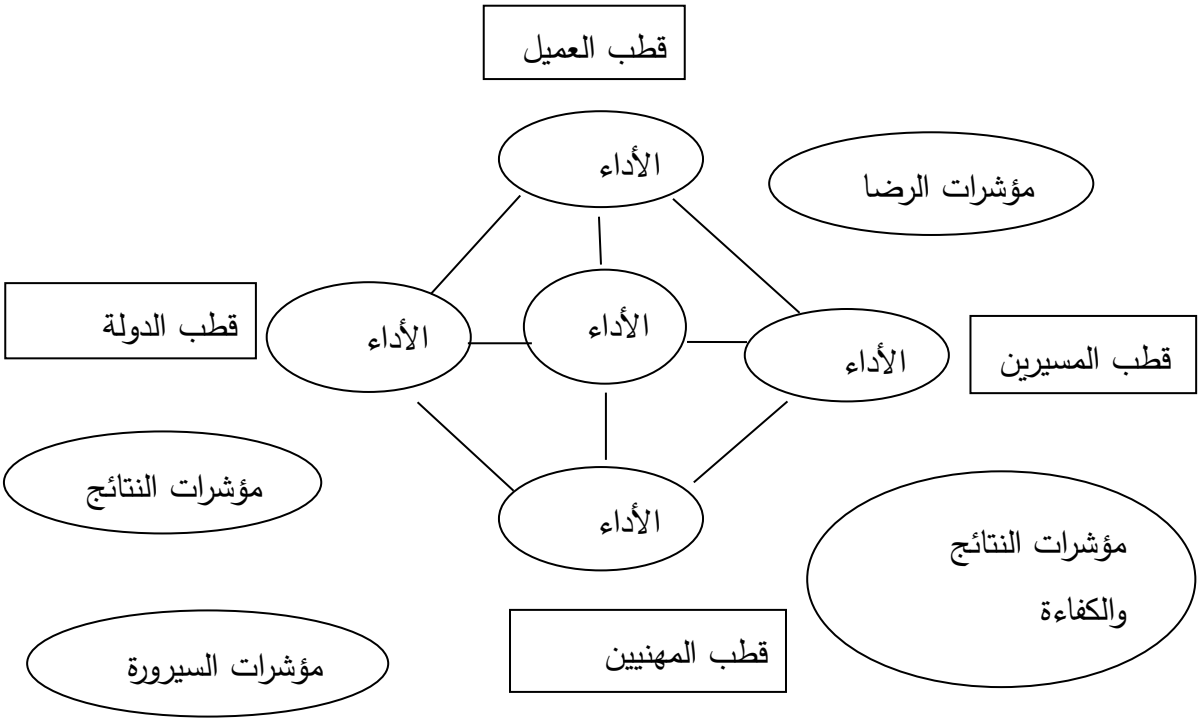

المصدر: عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة 2001-2002، ص15.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الأداء يتحقق من خلال أربعة أقطاب،القطب الأول يتمثل في العميل الذي يفرض على المؤسسة توفير أفضل ما يممكن من سلع وخدمات لكسب ثقتهم،أما القطب الثاني يخص المسيرين الذين هم ملزمون بتحقيق نتائج جيدة وباستخدام محكم للموارد المتاحة وهذا ما يضمن نجاح واستمرار المؤسسة، في حين أن القطب الثالث في الموظفين فهم بحاجة إلى استمرارية العمل، أما القطب الرابع فهو الدولة التي تريد تحقيق نتائج جيدة لرفع الضرائب ، والمشاركة في زيادة الدخل القومي، والأداء الكلي هو شامل لكل الأداءات الأربعة[1].

المطلب الثاني: أنواع الأداء

[1]عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيض بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص86.

لتحديد أنواع الأداء يجب أن نتطرق إلى معايير التقسيم المتمثلة في أربعة أشكال هي:[1]

أولا: حسب معيار المصدر:

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين: داخلي وخارجي.

أ- **الأداء الداخلي:** هو التغيرات الناتجة داخل المِؤسسة، وينقسم بدوره إلى أنواع هي:

- **أداء بشري:** هم أفراد المؤسسة باعتبارهم مورد استراتيجي يصنع القيمة ويحقق الأفضلية.
- **أداء تقني:** هو الاستعمال الأمثل لاستثمارات المؤسسة بشكل جيد.
- **أداء مالي:** هو استخدام الوسائل المالية المتاحة دون اللجوء للمديونية.

ب-الأداء الخارجي:"هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة"[2]،فالمؤسسة ليس لها دخل في حدوثه، إنما المحيط الخارجي هو الذي يولده، كارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، وقد تنعكس على الأداء سواء بشكل إيجابي أو سلبي[3].

ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

الشكل (03): الأداء الخارجي والداخلي

[1]Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999, p236.
[2]Idem, p238.
[3] صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، الجزائر 2011 /2012، ص83

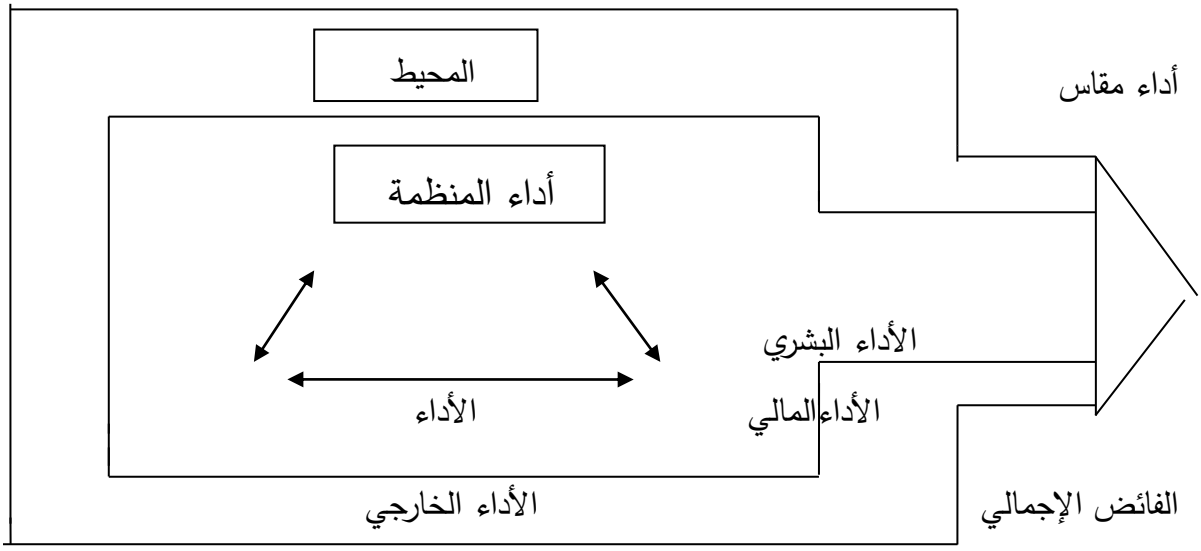

source : Bernard Martory**, contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999, p 237.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن قياس الأداء مهم جدا لمعرفة الفائض إلى من يعود إما للمؤسسة وحدها أو للمحيط وحده. ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة من معرفة وضعيتها الحقيقية. واستمرار المؤسسة مرتبط بالأداء الداخلي الذي يمكن تطويره على عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطر يهدد المؤسسة بعد أن كان فرصة لها.

ثانيا: حسب معيار الشمولية:

حيث نجد نوعين من الأداء هما:

أ- **أداء كلي:** يتعلق بالأداء الكامل للمؤسسة؛

ب-**أداء جزئي:** يتعلق بفرع من فروع المؤسسة.

ثالثا: حسب معيار الطبيعة:

ويتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى:

-**الأداء الاقتصادي:** ويعتبر المهمة الأساسية التي تعمل المؤسسة الاقتصادية على بلوغها وتتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تحصل عليها المؤسسة من خلال تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) وتدني مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...).

-**الأداء الاجتماعي:** إن الأهداف التي ترسمها المِؤسسة من خلال عملية التخطيط كانت سابقا تعتبر قيودا تفرضها عليها المؤسسة والمجتمع الخارجي، حيث قال أحد الباحثين"الاجتماع مشروط بالاقتصاد".[1]

-**الأداء التكنولوجي:** تحقق المؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية. وفي بعض الأحيان تكون هذه الأهداف المرسومة من طرف المؤسسة هي أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

-**الأداء السياسي:** تتحصل المؤسسة على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسة التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، من بين هذه الأهداف: تمويل الحملات الانتخابية لإيصال أشخاص مرغوب فيهم إلى الحكم ومناصب عالية لاستغلالهم لصالح المؤسسة.

رابعا: حسب المعيار الوظيفي:

هذا المعيار يحدد النشاطات التي تمارسها المؤسسة وهو في الأصل مرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة. حيث تتمثل أنواع الأداء فيما يلي:

-**أداء الوظيفة المالية:** هي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة، وتحقيق مردودية جيدة بتكاليف منخفضة، وهو ما سنتطرق اليه بالتفصيل في المبحث الموالي.[2]

-**أداء وظيفة الإنتاج:** هذا النوع من الأداء يسعى لوصول المؤسسة إلى أهدافها المسطرة، وتحقيق مستوى مرتفع من الإنتاج سواء كما أو نوعا وذلك بأقل التكاليف الممكنة وفي أوقات زمنية محددة.[3]

---

[1] A.C. Martient**, l'entreprise dans un monde en changement**,Ed. Du seuil-ouvrières, Paris, 1992, p, p 106,108.

[2] عادل عشي، مرجع سبق ذكرهّ، ص19.

[3] محمد ابراهيم، **الادارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص150.

-**أداء وظيفة الأفراد:** لضمان المؤسسة بقائها واستمراريتها وجب عليها توظيف الأكفاء وأصحاب الخبرة والمهارات العليا، ولتحقيق فعالية العنصر البشري يجب أن يكون كل شخص في المكان والزمان المناسبين.[1]

-**أداء وظيفة التموين:** يتحقق هذا الأداء في القدرة على تحقيق الاستقلالية في الحصول على المواد المرغوبة والمتنوعة بأقل التكاليف، وذات جودة عالية في أجال محددة وبطريقة دفع مرضية.[2]

-**أداء وظيفة البحث والتطوير:** تنشأ المؤسسة مصلحة خاصة بالبحث والتطوير وذلك عن طريق توظيف أشخاص أكفاء ذو مستوى علمي حديث للقيام بالتطوير والتجديد لعدم ترك مساحة للمنافسين في السوق والعمل بوتيرة سريعة ومبتكرة قائمة على التنويع وهذا ما يجعلها مميزة عن غيرها.

-**أداء وظيفة التسويق:** تتمثل وظيفة التسويق في تحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكاليف ممكنة.

-**أداء وظيفة العلاقات العمومية:** الأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، والموردين وأخيرا الدولة. فيما يخص المساهمين يتحقق الأداء عند استقرار الأرباح وهو خلق جو عمل بمعنويات عالية، أما الموردين فيكون الأداء بالالتزام المؤسسة لآجال التسديد[3].

[1]George R. Terry. Stéphan, G. Franchin, **les principes du management**. Ed Economica, 8 Ed, Paris, 1985, p325.

[2] Marcel La flame**, Le management : approche systémique, gaetan editeur**, 3 Ed, Canada, 1981, p358.

[3]عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

تتعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية، مما صعب على الباحثين تحديدها والاتفاق عليها. خاصة إذا تعلق الأمر بتحديد مقدار التأثير وكثافته. فهي مترابطة فيما بينها، وهناك من قام بتصنيفها إلى مجموعتين هما: مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية (التعلم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، رغبات الأفراد. كما صنفها البعض الآخر إلى مجموعتين أيضا: مجموعة العوامل الموضوعية تضم كل من العوامل الاجتماعية، العوامل الفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية.[1]

أما البعض الآخر فصنفها إلى: عوامل خاضعة تحكم المؤسسة تتمثل في العوامل التقنية والعوامل البشرية، وعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة.

أولا: العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية بشكل محدود إلا في بعض الحالات يمكن لها التحكم بشكل كلي في متغيراتها. ولحصر هذه العوامل بشكل دقيق يعد من الأمور الصعبة، لذلك صنفت حسب الجانب الذي تتعلق به في المؤسسة إلى مجموعتين هما:

*__العوامل التقنية:__ هي المتغيرات المرتبطة بالجانب التقني في المؤسسة المتمثلة فيمايلي:

- نوع التكنولوجيا إما المستخدمة في الوظائف الفعلية أو في معالجة المعلومات؛
- الموقع الجغرافي للمؤسسة؛
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها؛
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات[2].

*__العوامل البشرية:__ وهي المتغيرات التي تؤثر على العنصر البشري في المؤسسة وتضم:

---

[1] جمال خنشورة، **تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،معهد الاقتصاد، جامعة باتنة،الحاج لخضر، الجزائر، نوفمبر 1987، ص 16.

[2] عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 91، 93.

- المستوى العلمي للأفراد؛
- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛
- توافق بين مؤهلات العمال والمناصب الموزعة؛
- العلاقة السائدة بين العمال.

ثانيا: العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة

تتمثل هذه العوامل في مجموعة من القيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، لذلك فهي تعد من المحيط الذي يعتبر فرصة للمؤسسة يمكن استغلالها وفي نفس الوقت يعد مصدر للمخاطر المهددة لها. وللتخفيض من حدة هذه الخطورة يجب على المؤسسة التأقلم بسرعة. ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجيا وعوامل سياسية قانونية.[1]

-**عوامل اقتصادية:** تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي...إلخ، فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي كذلك الأسواق والمنافسين.[2]

-**عوامل اجتماعية:** تتمثل "في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات".

-**عوامل تكنولوجية:** تتمثل في التغيرات وتطورات التي تحدثها التكنولوجيا، كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت

[1] عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise**, Edition Sirey, Paris, 1990, p16.

الصناعة...إلخ. ودور المسير في اتجاه هذه العوامل اليقظة وتشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة.[1]

-**عوامل سياسية وقانونية:** هي العناصر الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها. تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات...إلخ، فكل هذه العوامل قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

بعدما تم التعرض في المبحث الأول إلى مفهوم الأداء بصفة عامة وشاملة، سوف نتطرق في المبحث الثاني إلى الأداء المالي وقد قسمناه إلى ثلاث مطالب حيث أن المطلب الأول تطرقنا من خلاله إلى مفهوم الأداء المالي، والمطلب الثاني تناولنا فيه تقييم الأداء المالي، أما في المطلب الأخير تحت عنوان مؤشرات ومعايير الأداء المالي.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

تتعدد تعاريف الأداء المالي وتختلف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين:

فيعرف الأداء المالي على أنه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها طويلة وقصيرة الأجل من أجل بلوغ أهدافها المالية[2].

كما يعرف بأنه هو مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس.[3]

---

[1] عبد الغاني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكات المالية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة قاصدي مرباح الجزائر، أيام 08 /09 مارس، 2005، ص304.

[2] عقيبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص108.

[3] عبد الغاني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006-2007، ص 20.

يعبر أيضا " الأداء المالي عن تضخيم النتائج من خلال تحسين المردودية، وذلك بتخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة دائمة على مدى زمني متوسط وطويل بهدف تحقيق التراكم في الثروة واستقرار الأداء"[1].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الأداء المالي على أنه ما تقوم به الوظيفة المالية من اتخاذ قرارات، ووضع خطط من أجل تضخيم النتائج عن طريق تحسين المردودية وبلوغ الأهداف المسطرة وتفادي حالة العسر المالي (ظاهرة الإفلاس).

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

تبنى عملية تقييم الأداء على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال أدائها خلال فترة زمنية محددة، حيث أن تقييم الأداء المالي يعمل على إيجاد الانحرافات والنقائص للمؤسسة، وتحديد الحلول اللازم لعلاجها.

***تعريف تقييم الأداء:** يعني ذلك تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية الموجودة لإشباع رغبات أطرافها. وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء قياسا للنتائج الفعلية وفق معايير محددة مسبقا[2].

حيث أن عملية التقييم تشمل عنصرين أساسيا: الذي يشمل مجموعة من المعايير والمؤشرات، وإصدار أحكام على ما تم قياسه.

لتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في مساعدة الإدارة المالية مما يساعدها على تحقيق الأغراض التالية:

- يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية على رسم خططها المستقبلية ورسم أهدافها؛
- يساهم تقييم الأداء المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية؛
- يساعد في عملية الرقابة واتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات قبل حدوثها؛
- يقيم نشاط المؤسسة بشكل عام.[1]

---

[1] الياسبنساسي،يوسفقريشي،**التسيير المالي(الادارة المالية)**،داروائللنشر،الأردن،2006،ص60.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص48.

المطلب الثالث: مؤشرات ومعايير الأداء المالي

لا يمكن أن يكون التقييم جيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة للأداء المالي.

أولا: مؤشرات الأداء المالي:

قبل التطرق إلى مؤشرات الأداء المالي، سنقوم بتعريف المؤشر بصفة عامة.

- **تعريف المؤشر**

يعرف المؤشر في المجال الاقتصادي على أنه رقم يدل على وضعية اقتصادية لبلد ما ولفترة معينة، كالناتج القومي الخام، مؤشر السعر، معدل البطالة...إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فروقات بين المعايير والمؤشرات، فعملية القياس لا يمكن أن تتم إلا بتوافر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات فالمعيار يعني الركيزة التي تستند عليها عملية تقييم الأداء، أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات.[2]

وهو أيضا بيان كمي يقيس فعالية أداء كفاءة الكل أو الجزء من عملية أو نظام، وذلك نسبة إلى معيار (NORME) في شكل خطة أو هدف تم تحديده وقبوله في إطار الإستراتيجية الكلية.

كما يعرف على أنه: فعالية العملية وكفاءة استخدام الموارد.[3]

ومنه نستنتج أن مؤشرات الأداء تعرف على أنها مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس الكميالتي تستخدمها المؤسسة لقياس أدائها ولتحديد تقدم المؤسسة في تحقيق أهدافها المرجوة.

---

[1]حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، **الادارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1998، ص43.

[2]عادل بومجان، **تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014، ص58.

[3]هاني عبد الرحمان العمري، **منهجية تطبيق قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية**، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 20.

ثانيا: أنواع مؤشرات الأداء المالي

إن مؤشر الأداء يعتبر أداة رئيسية تساعد المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها، وتنقسم إلى نوعين من المؤشرات ومنها مالية وغير مالية.

1- مؤشرات الأداء المالية: تعد من أكثر الأدوات الشائعة في قياس أداء المؤسسات من خلال مقارنة أداء المؤسسة ووضعها المالي خلال فترات زمنية مختلفة من أجل تحديد اتجاهات الأداء من بينها العائد ومن أهم فوائدها ما يلي:

- توضيح تكلفة المبادلات بين الموارد بالإضافة إلى تكلفة الطاقة الإضافية؛
- تصور تأثير القرارات بوحدة قياس قابلة للمقارنة وهي النقود؛
- يمكن القياس الكمي للأداء وذلك عن طريق ربط نظام الأجور والحوافز بالأداء الحقيقي.

2- مؤشرات الأداء غير المالية: أدت التغيرات الحادثة في بيئةالمؤسسات إلى إيجاد مؤشرات جديدة لأداء المؤسسات من خلال استخدام مؤشرات غير مالية ونماذج حديثة تساعد المؤسسة في خلق القيمة الحقيقية من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين مختلف الموارد المادية التي تمتلكها المؤسسة، ومن مميزاتها أنها لا تلغي دور المؤشرات المالية بل تدعمها وتكملها حيث تغطي الجوانب التالية (الجودة، الابتكار، التجدد، التوقيت المناسب) وتتميز ب:

- إمكانية تطبيقها على مستوى المؤسسة بسرعة؛
- سهولة تتبعها وربطها بإستراتيجية المؤسسة؛
- ترتبط بالأصول الثابتة غير الملموسة كرأس المال الفكري؛
- تتناول مدى استجابة المؤسسة للعملاء وتلبية حاجاتهم.[1]

والجدول الموالي يوضح مجموعة من المؤشرات لتقييم الأداء المالي:

[1] أحمد حمان، **بطاقة الأداء المتوازن وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص ص 29،30.

الجدول رقم (01):مؤشرات تقييم الأداء المالي

المؤشر	اختصار الاسم	العلاقة
احتياجات رأس المال	**BFR**	استخدامات الإستغلال+استخدامات خارج الاستغلال- (موارد الاستغلال موارد خ الاستغلال)
معدل العائد على حقوق الملكية	**ROE**	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
العائد على الاستثمار	**ROI**	نتيجة الاستغلال الصافية/ رأس المال المستثمر
العائد على المبيعات	**ROS**	الدخل قبل الضرائب والفوائد/ المبيعات
معدل العائد على الأصول	**ROA**	النتيجة الصافية/مجموع الأصول
ربحية السهم	**EPS**	النتيجة الصافية/عدد الأسهم

المصدر: خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2019-2019**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الأغواط، العدد01، المجلد12، 2021، ص05.

من خلال الجدول أعلاه نوضح أن احتياج رأس المال BFR يجب ألا يتفوق على FRوهذا من أجل تحقيق الشرط الثالث من شروط التوازن المالي وهو TR>0، ومعدل العائد على حقوق الملكيةROE يعبر عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك، أما بالنسبة للعائد على الاستثمارROI يعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها.

العائد على المبيعاتROS يقيس أداء فعالية نشاط الرئيسي للمؤسسة والمكانة التنافسية، أما المعدل العائد على الأصولROA فهو يقيس كفاءة استغلال الدينار الواحد من الأصول وما يحققه من نتيجة صافية، بالإضافة إلى ربحية السهمEPS التي تمثل مقدار كم يحقق السهم الواحد من الربحية.[1]

ثالثا: أهمية مؤشرات الأداء المالي

لمؤشرات الأداء أهمية بالغة تكمن في:

- تحديد وقياس تقدم المؤسسة نحو أهدافها؛
- إدارة وتحسين أداء العاملين من خلال التركيز على تحقيق المؤسسة للأهداف؛
- تصحيح نقاط الضعف لدى المؤسسة وتقوية وتعزيز نقاط القوة؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام المنظمة وكيفية اقتناصها؛
- رصد الأداء بالتعرف على المشاكل التي تواجهه؛
- الرقابة والمراقبة المستمرة للنتائج المحققة من الأهداف؛
- التأكد من فعالية الخطة وفعالية الأهداف والمهام الموضوعة.[2]

رابعا: خصائص المؤشرات المالية

هناك العديد من الخصائص بالنسبة للمؤشرات ومن بينها:

- **الملائمة:** هي ارتباط المقاييس بطريقة مباشرة ومنطقية بالأهداف الأساسية، وبصياغة أخرى مدى قابلية المؤشر لتفسير الهدف من القياس، ونقصد بأن المعلومة التي يقدمها المؤشر تعكس بصورة دقيقة الظاهرة المدروسة ومن أجل أن يكون المؤشر أكثر دلالة معنوية وملائمة يجب أيضا أن يكون ذا موثوقية ولديه القدرة على الاستجابة أي أن المعلومات التي يعكسها المؤشر دقيقة وصالحة للاستخدام وتعكس الهدف من القياس.
- **الثبات:** بمعنى استخدام المؤشر لمرات عديدة وفي نفس الشروط والظروف تكون نتائجه ثابتة
- **الوضوح:** ويقصد به أن المقياس يعطي معلومات بطريقة واضحة يسهل على الجميع فهمها واستيعابها.

[1] خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال ثابت، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 85.

- **المقارنة:** أي تكون المؤشرات قابلة للمقارنة بهدف الوقوف على ما تم التخطيط له وما تم الوصول إليه فعلا.
- **الاستفادة:** أي إعطاء المؤشرات والمقاييس من أجل معلومات ونتائج ذات قيمة.
- **التوافق:** أي أن المقياس يكون متكاملا ومغطيا للجوانب المختلفة في الأداء.[1]

[1] عادل بومجان، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المبحث الثالث: التحفيز الجبائي وأهميته بالنسبة للأداء المالي

لقد تطرقنا في هذا المبحث إلى قياس الأداء المالي وبعد ذلك إلى أدوات التحليل المالي وفي الأخير تناولنا فيه أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي.

المطلب الأول: قياس الأداء المالي

لقياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية العديد من الأدوات منها: التحليل المالي، النسب المالية...إلخ، وقبل ذلك سنتعرض إلى تعريف قياس الأداء المالي.

أولا: تعريف قياس الأداء المالي

يعرف قياس الأداء المالي بأنه: جزء من العملية الإدارية تستخدم فيها مجموعة من المقاييس والمؤشرات الكمية والنوعية لتحديد مستوى كفاءة الأجهزة من خلال استخدام الموارد المتاحة.[1]

كما يعرف بأنه:" تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين على التخمين واستخدام الطرق التجريبية، التي قد تكون أولا ذات دلالة".[2]

وأيضا: هو القياس، والحساب، والحكم، وعليه فإن الأداء يمكن فهمه من خلال النتائج النوعية لنشاطات معينة، فقياس الأداء المالي مؤشر الكفاءة والفعالية.[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن قياس الأداء المالي للمؤسسة يعتبر جزء من عملية التقييم إذ أنه يقيس النتائج المالية، لتحسين أدائها المالي.

ثانيا: أدوات قياس الأداء المالي

سنتطرق لأحد أدوات قياس الأداء المالي ألا وهو التحليل المالي:

---

[1] مشبب بن عايض القحطاني، **قياس وإدارة الأداء في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السعودية، 2013، ص82.

[2] زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص131.

[3] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016-2017، ص170.

- **تعريف التحليل المالي:**

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه: "عملية تحويل البيانات والأرقام المالية المكتوبة في القوائم المالية إلى معلومات مفيدة تستند عليها المؤسسة في اتخاذ قراراتها"[1]

كما يعرف التحليل المالي على أنه "وسيلة هامة لتواصل المنظمة بمحيطها، ليس المالي وحسب بل الصناعي والتجاري كذلك فهو يهدف إلى تشخيص الوضع المالي للمنظمة الذي يسمح باتخاذ القرارات اللازمة".[2]

هو: "عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية الموجودة والمتوفرة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار الصائب وتقيم المؤسسات بين الماضي والحاضر.[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التحليل المالي هو فهم ودراسة للبيانات المتاحة من أجل اتخاذ القرار السليم الذي يساعد على استمرار وتطور المؤسسة.

ثالثا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

لابد من تحديد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، فعادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقا للجهة المقدمة لها. الملخصة كمايلي:

1- **التحليل المالي الموجه للمساهم:** في الكثير من الأحيان نجد المساهم يهتم كثيرا لأمر العائد على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها وبالتالي هذه المخاطر سوق تهدد استثماراته. لهذا فهو يقيم هذه الجوانب بواسطة التحليل المالي لاتخاذ قراراتها ما إذا كان سوف يحتفظ بممتلكاته أو يتخلى عنها.[4]

2- **التحليل المالي الموجه للدائنين:** يقصد بالدائنين الأشخاص المحتمل شراؤهم للسندات المصدرة، أو الذين اكتتبوا في القروض الجديدة، يكون الدائن عبارة عن مؤسسة أو مصرف أو فرد طبيعي. يهتمون عادة هؤلاء الدائنين على السيولة المتوفرة في المؤسسة ومدى قدرتها على التسديد، لذلك التحليل المالي يساعد هؤلاء الأشخاص في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص39.

[2] Pierre Conso**, la gestion financière**, Edition Dunod, Paris, 1997, p136.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص279.

3-التحليل المالي الموجه للمورد:أكثر ما يهم المورد هو استقرار الوضع المالي للمتعاملين معه، يعني هذا تحليل الدفاتر والمديونية ومن خلال ما يوصل له من نتائج تحليلية يقرر المورد ما إذا كان سوف يستمر بالتعامل أو يقوم بتخفيضه ومن خلال ما يوصل له من نتائج تحليلية يقرر المورد ما إذا كان سوف يستمر بالتعامل أو يقوم بتخفيضه ومن المحتمل إلغاءه نهائيا.

4-التحليل المالي الموجه لإدارة المؤسسة:تستفيد إدارة المؤسسة في عدة مجالات بواسطة التحليل المالي في تحقيق السيولة والربحية والاطلاع على وضع المؤسسات المنافسة لها في السوق، كما تستفيد أيضا بالتنبؤ بالمستقبل والرقابة المالية والمساهمة في مجال التسويق والبيع والإنتاج.[1]

5-التحليل المالي الموجه للمتعاملين:إن شكل المعلومات التحليلية التي يقوم بنشرها المورد ومنافسيه في السوق تكون لصالح مجموعة من المتعاملين معه، حيث يستطيعون من خلالها أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها والحدود بين كافة المتعاملين، فمن صالح المؤسسة المتعاملة أن تتابع مورديها للتأكد من انتظام التوريد للمواد ومدى تخفيض كلفتها.[2]

6-التحليل المالي الموجه للعاملين:يمكننا القول إن الجهات ذات المصلحة المشتركة والأهم هما: المالكون والعاملون. وأهم الأهداف للإدارة هو إرضاء العاملين فيها، وذلك من خلال اطلاعهم على الوضع المالي ومستوى الربحية للمؤسسة وكذا فاعلية سياساتها وقراراتها مما يقوي علاقة ارتباط العاملين بها.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي

تعد أدوات التحليل المالي من أحد الأدوات التي تساعد في تقييم الأداء المالي من بينها:

أولا: القوائم المالية:

تعد القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة حيث تعرف القوائم المالية ذات الغرض العام بأنها "تلك القوائم التي تعدها منشأة القطاع الخاص بالإضافة إلى

[1] خلدون إبراهيم الشديقات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص94.
[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص55.

المنشآت الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة والتي تستخدم المحاسبة المالية، ويتم إعداد هذه القوائم بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين لها"[1].

كما تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تمثل ناتج نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وبعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية[2].حيث تكون هذه القوائم على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية. ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة[3]. ومن بين القوائم المالية نجد كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج:

I. الميزانية:

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء، وتعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم. وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول. وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.[4]

وترتب الأصول المحاسبية تبعالمدة استعمالها. فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات المعنوية والمالية وتليها المخزونات 'بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...إلخ'، وفي أسفل الأصول نجد الحقوق القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة.

أما الخصوم تتشكل من مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها الى أصحابها الى غاية الأموال التي تعاد الى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل. تكمن قيمة

---

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ الدولية: الجوانب النظرية**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة 03، الأردن 2020، ص03.

[2] أبو سرير متور ومجبر محمد،**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، مداخلة الملتقى الدولي،النظام المحاسبي المالي الجديد،جامعة حامة لخضر بالوادي، الجزائر، 2010.

[3]شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص76.

[4]عادل عشي،مرجع سبق ذكره،ص40.

الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة. واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير.[1]

والنظر الى الميزانية على أنها موارد واستخداماتها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن ان تكمن بدراستين قانونية ومالية.[2]

والجدول رقم (02) يوضح مختلف القراءات السابقة الذكر

الجدول رقم (02): قراءات الميزانية

	الأصول=الاستعمالات	**الخصوم=الموارد**
القراءة الاقتصادية		
القراءة القانونية	الأصول=الممتلكات (وجود حق الملكية)	الخصوم=مجموع التزامات المؤسسة الأموال الخاصة (التزامات نحو المساهمين)
القراءة المالية	الأصول=مجموع الاستثمارات التي هي بحوزة المؤسسة	الخصوم=الأموال الخاصة ما للمؤسسة محاسبيا الديون=ما على المؤسسة

Source:ÉricStéphanie,**Gestion financière**, Ed Economica, Paris, 1999, p63.

II. جدول حسابات النتائج:

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا. ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والايرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيل لها. أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة. فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى،وسنوضح مستويات جدول حسابات النتائج الخمسة.[3]

[1] -ÉricStéphanie,**Gestion financière**,Ed Economica, Paris, 1999, p63.

[2] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي،**دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر،1991،ص11.

[3]عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص41.

- **الهامش الاجمالي:**يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسة التجارية، وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.
- **القيمة المضافة:** هي الفرق بين ما تم انتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة، وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى، تحسب محاسبيا بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة=الهامش الإجمالي+انتاج الدورة- (موارد ولوازم مستهلكة +خدمات)

- **نتيجة الاستغلال:** تتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، يحسب كما يلي:

نتيجة الاستغلال=القيمة المضافة+نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال- (مصاريف المستخدمين+ضرائب ورسوم+مصاريف مالية+مصارف مختلفة+مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)

- **نتيجة خارج الاستغلال:**هي الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال
- **نتيجة الدورة:**هي الجمع بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.[1]

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي

- **رأس المال العامل:** هو فائض الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من سنة ويحسب بالعديد من العلاقات منها:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة- الأصول الثابتة؛

أو

رأس المال العامل= الأصول المتداولة- الديون قصيرة الأجل.

- **احتياج رأس المال العامل:** إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية تستوجب مجموعة من العناصر وهي: المخزونات، القيم القابلة للتحصيل، وهي مصادر قصيرة الأجل تمول جزء من الأصول المتداولة، فيجب على المؤسسة ان تبحث على جزء آخر مكمل.

[1]ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ص75-84.

احتياج رأس المال العامل= (قيم الاستغلال+ قيم غير جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل–السلفات المصرفية).[1]

- **الخزينة:** تشكل الخزينة الاجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، أما في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل، وتحسب كما يلي:

الخزينة= رأس المال العامل–احتياج رأس المال العامل.[2]

ثالثا: النسب المالية

سنتطرق إلى النسب المالية المختلفة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03):النسب المالية وطرق حسابها

النسب المالية	أصنافها وطرق حسابها	
1– نسب السيولة: تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق. بمعنى أن النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.	نسبة سيولة الأصول	نسبة سيولة الأصول=الأصول المتداولة الثابتة/مجموع الأصول
	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة /ديون قصيرة الاجل
	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة المختصرة=القيم القابلة للتحقيق+قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل
	نسبة السيولة الجاهزة	نسبة السيولة الجاهزة=النقدية/الديون قصيرة الأجل

[1] صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2011–2012، ص102.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999، ص ص 46–47.

2-نسب النشاط: تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه. أي أنها تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل	مهلة ائتمان الزبائن	مهلة ائتمان الزبائن=الزبائن+أوراق القبض/المبيعات السنوية متضمنة الرسم*360
	مهلة تسديد الموردين	مهلة تسديد الموردين=الموردون+أوراق الدفع/المشتريات السنوية متضمنة الرسم*360
	معدل دوران الأصول الثابتة والمتداولة	معدل دوران الأصول الثابتة=رقم الأعمال خارج الرسم/الأصول الثابتة معدل دوران الأصول المتداولة= رقم الأعمال خارج الرسم/الأصول المتداولة
	معدل دوران المخزونات	معدل دوران المخزونات= رقم الأعمال خارج الرسم/متوسط المخزون متوسط المخزون=مخزون ابتدائي+مخزون نهائي/2
3-نسب المديونية: تقيس لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الدائمة.	نسبة الملاءة العامة	نسبة الملاءة العامة=مجموعا لديون/مجموع الأصول
	نسبة الاستقلالية المالية	نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الديون
	نسبة التمويل	نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/الأصول
	نسبة قابلية السداد	نسبة قابلية السداد=الديون المالية/القدرة على التمويل الذاتي
	نسبة التمويل الخاص	نسبة التمويل الخاص=مجموع الأموال الخاصة/الأصول الثابتة
4-نسبة الربحية والمردودية:	تحليل ربحية المبيعات	نسبة مجمل الربح=صافي المبيعات/مجمل الربح

تقيس مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة. كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يتعلق بالسيولة		نسبة هامش الربح=صافي الربح بعد الضريبة/صافي المبيعات
	ربحية الملاك	معدل العائد على حق الملكية=الموجودات*صافي المبيعات*صافي الربح بعد الضريبة/حق الملكية الموجودات صافي المبيعات
	ربحية المنشأة	معدل العائد على الاستثمار=نسبة الهامش*إنتاجية الموجودات

المصدر: زغيبة مليكة، بوشنيق ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة،2010، ص 37،38.

المطلب الثالث: أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي

إن التكاليف الجبائية نجدها في جميع مراحل نشاط المؤسسة: الاستغلال، التمويل، الاستثمار، لذلك فإن تسييرها يجب أن يكون متوافقا مع هذه المراحل، حتى تستطيع المؤسسة تحقيق أهدافها المسطرة

أولا: أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستغلال

في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة تركز على التأثيرات المتعلقة بالخزينة ورأس المال العامل.

1- تأثير التحفيزات الجبائية على خزينة المؤسسة:

تتأثر الخزينة بالتحفيزات الجبائية ويكون ذلك من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التي طبقت عليها الدولة سياسة التحريض الضريبي، لهذا ستقوم بتحليل الرسم على القيمة المضافة والضرائب على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة.

أ- تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة

تمنح المؤسسة للزبائن مهلة دفع أكبر مما يلزمها بدفع الرسم على القيمة المضافة وهذا مايؤثر سلبا على توازنها المالي لأنها لم تحصله من خزينتها ومنه يعتبر المدة اللازمة لتسديد الديون هي مدة هامة بالنسبة للمؤسسة حيث أن المبلغ المسدد يعود بالنفع على الخزينة.

ب- تأثير الضرائب على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة

يكون تأثير الضريبة على أرباح الشركات لأنها تعد من التدفقات النقدية المستخرجة من خلال التسديد التلقائي، لذا فإن الخاضع للضريبة ملزم بحسابها وتسديدها من تلقاء نفسه لصندوق الضريبة المختص إقليميا دون أي إشعار مسبق وتكون عملية التسديد في شكل دفعات، إما دفع ثلاثة أقساط أو دفع رصيد لتصفية الضريبة على أرباح الشركات، فيترتب عن هذا الدفع تباعد زمني بين الحدث المنشئ للضريبة والدفع الفعلي لها، فيصبح هذا التفاوت الزمني في صالح الخزينة لأنه يسمح بتوفير المبالغ اللازمة وتسديدها في مواعيدها المحددة، وبالتالي سوف تتزايد النتائج وتكون هناك زيادة في الأرباح، لكن في حالة الحصول على نتائج سلبية فإن دفع الأقساط يؤثر سلبا على وضعية الخزينة كما نجد المؤسسة تعتمد على التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل لتسديد الضريبة والرسوم اللازمة لأن عدم تسديدها يؤدي حتما إلى إفلاس المؤسسة وهنا يمكن الإشارة أن عملية التسديد تخص المؤسسات الكبيرة فقط.[1]

2- تأثير التحفيزات الجبائية على رأس المال العامل

لايمكن ملاحظة تأثير التحفيز الجبائي على رأس المال العامل بصورة مباشرة فيمكن أن تكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة التي تحتوي على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، حيث أن هذا الأخير معفى من الضريبة بنسبة كبيرة، كما نجد تأثير التحفيزات الجبائية على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات، فهي تظهر بالقيمة الصافية في الميزانية، وهذا بعد طرح قيمة الاهتلاكات من قيمة الاستثمار، فالاهتلاك يعد من أحد الطرق التي تستخدم لتحفيز الاستثمارات وبالتالي فإنه يؤثر على مقدار الضريبة التي يقوم بدفعها المستثمر حتى تنخفض قيمة الاستثمارات وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.

[1] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص113.

ثانيا: أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة التمويل

التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الدولة تؤدي إلى تخفيض قيمة الضريبة بالنسبة للمؤسسة المكلفة بالضريبة حيث نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في اختيار سياسة مالية التي تفضل اللجوء إلى الاقتراض.[1]

ثالثا: أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستثمار

تسعى الدولة إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، من خلال سياسة التحريض الضريبي. وهو عبارة عن آلية تتكون من مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي للأعوان الاقتصادية تتخذها الدولة لصالحهم، وتوجه اهتماماتهم الاستثمارية إلى قطاعات وأنشطة المراد تنميتها وفقا للسياسة التي تنتهجها الدولة والمشكلة في:

- إعفاء وتخفيض ضريبي؛
- الإعفاء الضريبي وهو إسقاط حق الدولة في مبلغ الضريبة المستحق عليها مقابل نشاط اقتصادي دائم أو مؤقت؛
- **التخفيض الضريبي:** هو عبارة عن تقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط.

ويمكن توضيح أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي من خلال الشكل التالي:

[1] حمزة السويسي، عبد الوهاب سليماني، **دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، المجلد13، العدد15، 14-06-2018، ص710.

الشكل رقم (04): أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي

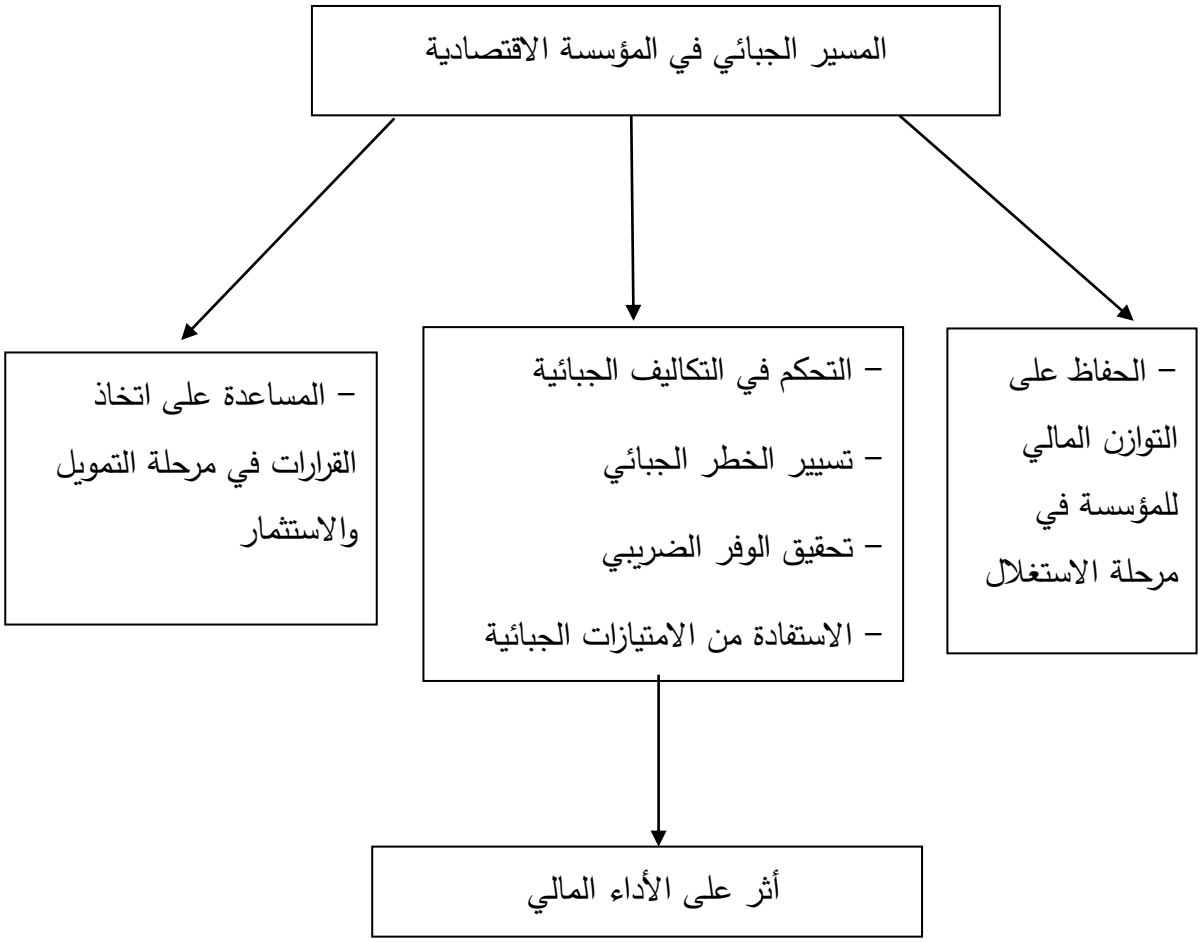

المصدر: حمزة سويسي عبد الوهاب سليماني، **دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 15، 14-06-2018، ص711.

من خلال الشكل يتضح أن لتسيير المؤسسة الاقتصادية جبائيا، يجب الحفاظ على التوازن المالي في مرحلة الاستغلال، وذلك عن طريق التحكم في التكاليف الجبائية مع تحقيق الوفر الضريبي بالاعتماد على الامتيازات الجبائية، مما يساعد هذا على اتخاذ القرارات في كل من مرحلة التمويل والاستثمار.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يمكن القول إن الأداء هو عبارة عن تأدية عمل أو إنجاز نشاط للوصول إلى الأهداف المحددة للمؤسسة، وأن الأداء المالي هو ما تقوم به الوظيفة المالية في اتخاذ القرارات من أجل تضخيم النتائج، كما أن التحفيزات الجبائية دورا مهما في تحسين الأداء المالي الذي يختلف من مؤسسة لأخرى، حسب طبيعة نشاطها وحجمها.

وفي الأخير نستنتج بأن عند انتهاج الدولة سياسة التحريض الضريبي يجب مراعاة الشروط اللازمة لكي تنجح هذه السياسة لتوسيع الأوعية الضريبة الناجمة عن الزيادة في النشاط الاقتصادي فهي تعد بمثابة تضحية من الدولة تقدمها للمؤسسات وتسعى لتغطيتها بطرق أخرى في المستقبل.

دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب

لولاية قالمة

تمهيد:

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى التحفيزات الجبائية التي اتبعتها الجزائر كسياسة لتشجيع واستقطاب المستثمرين، وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية للنهوض بالدولة، حيث نجد أن هذه الأخيرة تقوم بتقييم مستوى أدائها المالي حسب العديد من المؤشرات والمعايير، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل اسقاط هذه المفاهيم على دراسة حالة مؤسسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية قالمة تنشط في مجال المحاجر، من خلال تحليل ملف لمكلف تحصل على بعض من التحفيزات الجبائية لتحسين أدائها المالي.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى:

- لمحة عامة حول مديرية الضرائب الولائية لولاية قالمة؛
- دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية خلال السنوات (2019-2021)؛
- علاقة التحفيزات الجبائية بتحسين الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: لمحة عامة حول مديرية الضرائب لولاية قالمة

تعتبر المديرية العامة للضرائب أعلى هيئة يستند إليها النظام الجبائي الجزائري، وسنتطرق من خلال هذا البحث إلى شرح مفصل لهذه المديرية في المطلب الأول مع تقديم مديرية الضرائب لولاية قالمة، أما المطلب الثاني فسنعرض فيه الهيكل التنظيمي للمديرية، اما المطلب الثالث فسنتطرق إلى مهام مديرية الضرائب لولاية قالمة.

المطلب الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية قالمة

تعد إدارة الضرائب هيئة عمومية ذات طابع المرفق العام، حيث تكتسب الشخصية المعنوية، لها العديد من المهام والوظائف تتمثل في العمل الجبائي، الذي يتشكل في الوعاء الضريبي وتحصيل وحساب الضريبة بالإضافة إلى الرقابة على التصريحات وفق للقوانين الضريبية. [1]

تمثل مديرية الضرائب جزءا من الهيكل العام للضرائب، وهي هيئة ذات طابع مالي وخدماتي تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم تبعا لتشريعات قانونية يسمى بالقانون الجبائي وتدفع إلى المستثمرين حيث لها صلة بباقي الهيئات كالبنك، البريد...إلخ.

أولا: نشأة مديرية الضرائب لولاية قالمة

تأسست هذه الهيئة بموجب المرسوم التنفيذي 60/91 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المعدل والمتمم والذي يحدد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية[2]، ومقرها متواجد في حي 80 مكتب–قالمة– يديرها المدير الولائي للضرائب، كانت تسمى قديما التنسيقية المالية لكونها تنسق بين المصالح الخارجية وبعد الإصلاحات تم تغيير اسمها، وهي تابعة للمديرية الجهوية للضرائب لولاية عنابة، فيها خمس مديريات فرعية.

وبالنسبة للمصالح الخارجية التابعة لها فهي موزعة على تسعة مفتشيات، حيث أنها تتعامل مع سبعة قباضات يمتهن بها 308 عامل[3]. والجدول الموالي يوضح مفتشيات وقابضات التابعة لمديرية الضرائب لولاية قالمة:

---

[1] معلومات مقدمة من طرف مفتشية8 مارس 1962، مكتب عمليات الميزانية، يوم 2023/04/15.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،المرسوم التنفيذي 60/91 المؤرخ في 23 فيفري 1991 **المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية**، العدد 20، ص 17.

[3] عن الموقع11,04,2023/11:43/www.wilaya-guelma.dz

الجدول (04):المفتشيات والقباضات التابعة لمديرية الضرائب

المناطق	القباضات	المفتشيات
قالمة	04	03
وادي زناتي	01	02
بوشقوف	01	02
هواري بومدين	01	02
المجموع	07	09

المصدر: مديرية الضرائب لولاية قالمة، المديرية الفرعية للوسائل، مكتب المستخدمين.

يبين الجدول أعلاه القابضات التي يكون مجموعها يساوي 07، حيث يتواجد أكبر عدد في ولاية قالمة ويقدر ب 04، أما المناطق الأخرى توجد بها 01 فقط، وبالنسبة للمفتشيات فمجموعها هو 09 توزع على كل من قالمة ب 03 مفتشيات واثنان لكل من وادي زناتي وبوشقوف وهواري بومدين.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية قالمة

بموجب المرسوم 32706 المؤرخ في 2006/09/18 والقرار المؤرخ في2009/02/21 تمت هيكلت الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية قالمة، كما يلي:

- المديرية الفرعية للتحصيل؛
- المديرية الفرعية للوسائل؛
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

ويضم الهيكل التنظيمي للمديرية:

I. **المديرية الفرعية للوسائل:** بحوزتها أربعة مكاتب وهي:[1]

1. **مكتب المستخدمين والتكوين:**ويكلف بما يلي:

- السهر على احترام التشريع في تسيير المستخدمين وتنظيم لجانهم ومتابعة مسارهم المهني؛
- إنجاز أعمال بالتعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2. **مكتب عمليات الميزانية:**ومن مهامه:

- القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ عمليات الميزانية؛
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛
- الاعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

3. **مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:** ويطلب منه ما يلي:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان المستخدمين والهياكل والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية لذلك.

4. **مكتب الإعلام الآلي:** يهدف إلى:

-التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛

-المحافظة في حالة شغل للمنشئات التحتية التكنولوجية ومواردها.

II. **المديرية الفرعية للتحصيل:** تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها، ومتابعة وضعية تحصيل الضرائب والرسوم، متابعة العمليات والقيود والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية بغية تطهيرها، كذلك مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حساباتها، تتكون من ثلاثة مكاتب:[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرالمواد 79-83، العدد20، ص ص 19 20.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري،المواد 65-68، العدد20، 29مارس 2009، ص 18.

1. **مكتب مراقبة التحصيل:** يكلف بما يلي:

- دفع نشاطات التحصيل؛

_المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛

- إعداد عناصر الجبائية الضرورية للميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذلك الهيئات العينية.

2. **مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله:** يجب أن يضمن ما يلي:

- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

3. **مكتب التصفية:** يهتم ب:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقاتها ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛

- مركز حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛

- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.

III. **المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:**تتكفل بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها، بدورها إلى تتفرغ أربعة مكاتب هي:[1]

1. **مكتب البحث عن المعلومات الجبائية:** يعمل في شكل فرق، يكلف بما يلي:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا التحصيل؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 74-78، العدد20، 29 مارس 2009، ص19.

–تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

2. **مكتب البطاقيات والمقارنات:** له ثلاثة مهام ألا وهي:

– تكوين وتسيير مختلف البطاقيات الممسوكة؛

– التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛

– مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3. **مكتب المراجعات الجبائية:** هذا الأخير يعمل في شكل فرق، يطلب منه القيام بما يلي:

– متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛

– تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

– إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

4. **مكتب مراقبة التقييمات:** من مهامه نجد:

– استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛

– المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية(التنطيق)؛

– متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

IV. **المديرية الفرعية للمنازعات:**تتكفل بضمان معالجة الاحتياجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة ومعالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الغدارة الجبائية، تتشكل من أربعة مكاتب:[1]

1. **مكتب الاحتجاجات:** تتمثل مهمته أساسا في:

– استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوز ؛

– استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 70–73، العدد2، 29مارس 2009، ص ص 18 19.

2. **مكتب لجان الطعن:** يكلف بما يلي:

- دراسة الاحتياجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفاء المختصة.

3. **مكتب النزاعات القضائية:** يتطرق إلى ما يلي:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية؛
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض الضريبة.

4. **مكتب التبليغ والأمر بالصرف:** يكلف بما يلي:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

V. **المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:** تقوم هذه الأخيرة بتنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار وبطلبات حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومراقبتها ومتابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة، حيث تشمل أربعة مكاتب هي:[1]

1. **مكتب الجداول:** يتكفل بما يلي:

- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

2. **مكتب الإحصائيات:**مهامه في:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

3. **مكتب التنظيم والعلاقات العامة:** ويكلف ب:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 60-64، العدد20، الصادر ب 29 مارس 2009، ص ص 17 18.

- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازات؛
- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

4. **مكتب التنشيط والمساعدة:** تتمثل مهامه في:
- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها؛
- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامه.

المطلب الثالث: مهام مديرية الضرائب لولاية قالمة (المصالح الخارجية)

سنحاول تبيان بعض مهام مديرية الضرائب ولاية قالمة وخاصة مصالحها الخارجية كما يلي:

1. المفتشية:

كانت هذه المصلحة مقسمة إلى ثلاثة مفتشيات الأولى خاصة بالضرائب المباشرة والثانية خاصة بالضرائب غير المباشرة أما الثالثة فهي متعلقة بالتسجيل والطابع، ففي سنة1994 نظرا للإصلاح الضريبي تم دمجها في مصلحة واحدة. تعتبر المفتشية مركزا ذو أهمية كبيرة في النظام الجبائي الجزائري، حيث تكتنز على أربعة مصالح وهي: مصلحة التدخلات، مصلحة الجباية العقارية، مصلحة مداخيل الأشخاص الطبيعيين، مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة. تقوم بالمهام التالية:

- إعداد برامج الرقابة لكل سنة؛
- البحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- تطبيق التعليمات والمراسيم المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم؛
- المعاينة والإحصاء للنشاطات غير المصرحة عن طريق الزيارات الميدانية والتداخلات؛
- الرقابة الشاملة على ملفات المكلفين بالضريبة وإصدار كشوف العائدات والجداول الضريبية؛
- التسجيل والمتابعة لجميع تصريحات المكلفين بالضريبة لإعداد الضرائب الواجب دفعها؛
- القيام بعملية تسجيل للجداول الإسمية للمكلفين بالضريبة التابعين لها إقليميا وارسالها إلى المديرية الولائية.[1]

2. القباضة:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة1_المادة 120، العدد09، الصادرة في 9فيفري1991، ص254.

هي مصلحة مختصة في تحصيل مختلف الضرائب والرسوم وغيرها لفائدة خزينة الدولة، حيث أن اسمها مستمد من القبض أي المسك، وتتكون هذه الأخيرة من ثلاثة مصالح المتمثلة في: مصلحة الصندوق، مصلحة المتابعات، مصلحة الحاسبة، من أبرز مهام كل مصلحة منها نجد:

- ❖ مصلحة الصندوق تقوم بتحصيل الأموال من المكلف بالضريبة نقدا أو شيكا؛
- ❖ مصلحة المتابعة تختص بمتابعة الأفراد المكلفين ضريبيا لمباشرة الإجراءات الضرورية؛
- ❖ مصلحة المحاسبة تمسك الدفاتر المحاسبية المتعلقة بالمكلف بالضريبة.[1]

3. مراكز الضرائب:

هو مصلحة جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب يسير الملفات الجبائية ويحصل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة، يريد الوصول إلى تقديم أفضل خدمة متنوعة كما يسعى إلى تطوير ذاته مع المكلفين بالضريبة يقوم على أساس الاستماع، الاستجابة، والمعالجة السريعة.

يمثل هذا الأخير للمكلفين بالضريبة الاتجاه الجبائي الوحيد لتسيير الملفات عرضيا، ففي أواخر سنة2011 وضعت المديرية العامة للضرائب ستة مراكز ضريبية حيز العمل منها ولاية قالمة.[2]

4. المراكز الجهوية للضرائب:

تعتبر المراكز الجهوية للضرائب مميزة لوجود تنظيم وتشغيل متطورين فيها إذ تضع هيكل وحيد مختص تحت تصرفه جميع مهام الجبائية التي تمارسها لكل من المفتشيات والقباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية، حيث يهدف إنشاء هذه المراكز الجهوية إلى ضمان تقدير وتقديم أحسن خدمة متنوعة للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات.[3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة99، العدد20، المؤرخة في 29 مارس2009، ص ص 21 22.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة88، العدد20، المؤرخة في 29مارس 2009، ص20.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة102، العدد20، المؤرخة في 29مارس 2009، ص22.

المبحث الثاني: دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية خلال السنوات (2019-2021)

سنحاول تبيان العلاقة التكميلية بين التحفيزات الجبائية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية X التي تنشط في مجال محاجر، سنتطرق أولا إلى تحليل أدائها المالي والوقوف على وضعيتها من خلال تحليل ميزانيتها وحساب النتائج، من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة، حيث سنتعرض في المطلب الأول إلى الميزانية الوظيفية للمؤسسة، ثم إلى حساب مؤشرات التوازن المالي في المطلب الثاني، وأخيرا النسب المالية للمؤسسة الاقتصادية X خلال فترة الدراسة 2019-2021:

المطلب الأول: عرض الميزانية الوظيفية للمؤسسة محل الدراسة

بالاعتماد على المعطيات والمعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية قالمة، سنقوم بعرض الميزانية الوظيفية للمؤسسة x محل الدراسة والتي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الميزانية الوظيفية للمؤسسة محل الدراسة

الوحدة: دج

البيان	2019	2020	2021	البيان	2019	2020	2021
أصول غير متداولة: _استخدامات مستقرة	16448862	16448862	16448862	خصوم غير جارية: – موارد دائمة	8778869	9602469	9958084
أصول متداولة: _استخدامات الاستغلال.	6000000	15321321	31348123	خصوم جارية: _موارد الاستغلال.	10360047,78	11947234	16592678,36
_استخدامات خارج الاستغلال.	0	0	0	_موارد خارج الاستغلال.	3302383,22	10745978	21574028,64
_استخدامات الخزينة	23081	525498	327806	_موارد الخزينة.	30643	0	0
Σ	22471943	32295681	48124791	Σ	22471943	32295681	48124791

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بالوثائق المقدمة من مديرية الضرائب

بالنسبة للمؤسسة فلم تقم باستثمارات طويلة الأجل طيلة السنوات الثلاثة فقد بقيت الاستخدامات المستقرة على حالها وقدرت ب 16448862دج، في المقابل نجد أن هناك تطور في الموارد الدائمة فقد سجلت ارتفاعا من 8778869دج سنة 2019 لتبلغ 9958084دج، سنة 2021 بزيادة قدرها 1179215دج، وهذا راجع لزيادة قروضها قصيرة الأجل، فيما يخص استخدامات الاستغلال نجد أنها سجلت انخفاضا كبيرا سنة2019 حيث بلغت6000000دج، وأصبحت15321321دج سنة 2020 وهذا راجع الى ارتفاع مورديها لترتفع مرة أخرى سنة 2021 وقدرت ب31348123دج، ونفس الشيء بالنسبة لموارد خارج الاستغلال، سجلت انخفاضا ملحوظا سنة 2020 حيث بلغت 10745978دج بعدما كانت 3302383,22دج سنة 2019 وهذا راجع لزيادة قروضها قصيرة الأجل، لتشهد ارتفاعا ملحوظا في 2020 بالنسبة لاستخدامات خارج الاستغلال فقد قدرت بالصفر فلم تقوم المؤسسة طيلة فترة الدراسة بعملية استثنائية أو لا تتعلق بنشاطها فيما يخص جانب الأصول. وبالنسبة لموارد الاستغلال، عرفت تطورا خلال سنوات الدراسة وقد سجلت أقصى ارتفاع لها سنة 2021 وهذا راجع انخفاض الضرائب نتيجة الاعفاء الضريبي المتحصل عليه. أما بالنسبة لموارد الخزينة لهذه المؤسسة فقد بلغت 30643دج خلال سنة 2019 أما باقي السنتين فكانت معدومة بالإضافة لاستخدامات الخزينة فقد عرفت تطورا سنة 2020حيث سجلت أقصى ارتفاع لها وقد بلغت 525498دج، لتنخفض مرة أخرى سنة 2021 حيث بلغت 327806دج.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة

يعرض الجدول الموالي الخاص بمؤشرات الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال الفترة2019-2021، يتم استعراض نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالتطرق إلى مؤشرات التوازن المالي، حيث نستنتج النتائج التالية:

الجدول رقم (06):مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية X في الفترة 2019-2021

الوحدة: دج

البيان / السنوات	2019	2020	2021
رأس المال العاملFRng	−7669993	−6846393	−6490778
احتياج رأس المال العامل للاستغلالBFRex	−4360047,78	3374087	14755444,64
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلالBFRhex	−3302383,22	−10745978	−21574028,64
اجمالي احتياج رأس المال العامل BFRg	−7662431	−7371891	−6818584
الخزينة Tng	−7562	525498	327806

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالمعلومات المقدمة من مديرية الضرائب.

من جدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت FRNg سالبخلال سنوات الدراسة، وهو ما يدل على أن الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الاستخدامات المستقرة بالرغم من ثباتها وهو ما يمكن رده إلى انخفاض أموالها الخاصة.

بالنسبة لBFRex نلاحظ أن المؤسسة استطاعت خلال السنة الأولى تحقيق موردا، بما معناه أن استخدامات الاستغلال أقل من موارد الاستغلال مما يسمح لها بتخفيض عجز الخزينة بما أنها حققت FRNg سالب خلال هذه السنوات.

بالنسبة لسنتي 2020،2021 حققت المؤسسة احتياجا موجبا حيث قدر ب 3374087دج، 14755444,64 دج على التوالي، نلاحظ أنه شهد ارتفاعا كبيرا خلال السنة الأخيرة وهذا راجع أساسا ارتفاع مخزوناتها وقلة عملائها وهو ما يستوجب على المؤسسة توفير هامش أمان لتغطية هذا الاحتياج وهو ما لم يكن لأن المؤسسة حققت BFRhex سالب، معناه أنها حققت موردا من خلال سير عملياتها خارج الاستغلال ما سمح لها بتحقيق احتياج مالي سالب بالتالي فهي ليست بحاجة إلى رأس مال عامل موجب لتغطيته؛

بالنسبة لTngحققت المؤسسة عجزا في خزينتها سنة 2019 بالرغم من تحقيقها لمورد من خلال دورة استغلالها إلى أنه لم يكن كاف باعتبار أن FRNgكان سالب، وهو ما يتوجب عليها الاستدانة أو بيع أصولها لتسيير دورة استغلالها، في المقابل حققت المؤسسة خزينة موجبة خلال آخر سنتين بالرغم من

عدم تحقيقها لرأس مال عامل سالب، وهذا راجع أساسا لتحقيقها لمورد من دورة استغلالها مما مكنها من تحقيق احتياج رأس مال عامل سالب وبالتالي الخزينة كانت موجبة.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية

سيتم في هذا المطلب إلى التطرق لبعض من النسب المالية للمؤسسة الاقتصاديةX خلال مدة الدراسة، وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07):النسب المالية للمؤسسة الاقتصادية Xخلال الفترة 2019-2020

النسب المالية	طريقة الحساب	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول غير الجرية	%53,4	%58,4	%60,5
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول غير الجارية	%36,7	%41,4	%43,9
معدل الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	2.176	0.651	0.335
نسبة الملاءة العامة	مجموع الديون/ مجموع الأصول	%12,3	%32,6	%44,6
نسبة السيولة السريعة	(الأصول غير الجارية- المخزونات) /الخصوم الجارية	%0,16	%2,3	%11,6
نسبة السيولة الجاهزة	الموجودات المالية وما يشابها/ الخصوم الجارية	%0,16	%2,3	%0,9
نسبة هامشالربح	الفائض الإجمالي للاستغلال/رقم الأعمال	%1,1	%10,0	%10,0

معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة/رقم الأعمال	0,563	1,192	2,113
نسبة الهامش الصافي	النتيجة الصافية/رقم الأعمال	%8,1	%7,4	%7,7
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	%24,9	%8,8	%4,8
المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للاستغلال/الأموال الدائمة	%2,3	%8,6	%4,5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالمعلومات المقدمة من مديرية الضرائب.

-بالنسبة لمعدل التمويل الدائم فقد سجلت المؤسسة معدلا أقل من 01 طيلة سنوات الدراسة والمقدر ب 0,534 و0,584 حتى بلغ 0,605 على التوالي فهذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية لم يتم تغطيته بواسطة الأموال الدائمة (الخصوم الجارية)، أما عن نسبة التمويل الخاص فقد بدأت في الارتفاع تدريجيا حيث سجلت في سنة 2021 نسبة مقدرة (43,9%) رغم ذلك فأموالها الخاصة غير كافية لتغطية أصولها غير الجارية هذا راجع لانخفاض رأس مالها بشكل كبير؛

-معدل الاستقلالية في سنة 2019 كان مرتفعا جدا قدره (2,176) وهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة لا يمكن بها أن تحصل تمويل إضافي عن طريق الاقتراض أما بالنسبة لسنة 2020 فقد قدرت ب (0,651) هذا يدل على استقلاليتها المالية الجيدة، وفي السنة الأخيرة قدرت ب (0,335) مما يجعلاها غير مستقلة ماليا وهذا بالرجوع إلى المجال المعياري]60,40[، وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الديون؛

- نسبة الملاءة العامة من الجدول أعلاه تبين أن المؤسسة ليست لها القدرة على سداد كافة ديونها سواء قصيرة الأجل أو الطويلة من خلال الأصول التي بحوزتها، فقد حققت خلال سنوات الدراسة نسبة مقدارها 12,3% و32,6% وأخيرا 44,6% حيث أنها في تزايد تدريجي وبالمقرنة ب 100% فإنها منخفضة جدا؛

– حيث بلغ معدل السيولة العامة في سنة 2019 مقدار0,063 وهو جد منخفض جدا، حيث ارتفع تدريجيا ليصل إلى 0,829 سنة 2021، ولدينا FRNgسالب وهذا لانخفاض مواردها عن استخداماتها المستقرة، ارتفاع أموالها الخاصة؛

– نتناول في نسبة السيولة السريعة النسب التالية: 0,16% ثم 2,3% إلى أن تصل إلى قيمة 11,6% راجع لانخفاض المخزونات من سنة الى أخرى ليصل إلى ذروته في السنة الأخيرة مقارنة مع القيمة المعيارية المقدرة في المجال [30 ,50[؛

– بالنظر إلى نسبة هامش الربح الذي حققتها المؤسسة نجد أنها منخفضة فهي أخذت قيمة 1,1% في سنة 2019 وهذا راجع لنسبة هامش الربح راجع لارتفاع أعباء المستخدمين ليرتفع إلى 10% في سنة 2020، ويستقر في هذه النسبة في السنة الأخيرة أي بداية تحقيق نتيجة إيجابية (ربح) وهذا نتيجة انخفاض الضريبة بعد الحصول على التحفيز؛

– تبين لنا نسبة الهامش الصافي انخفاض ملحوظ في السنوات الثلاثة حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2019 بمقدار 8,1% هذا نتيجة أن الأموال المؤسسة أكبر من النتيجة الصافية وهذا لارتفاع الأرباح المحتجزة؛

– حققت المؤسسة مردودية مالية مرتفعة، حيث سجلت أعلى نسبة في السنة الأولى بمقدار 24,9% وبدأت في الانخفاض لتصل إلى 4,8% في السنة الأخيرة وذلك راجع لارتفاع في الأموال الخاصة عن النتيجة الصافية، وهو ما يدل على خلل ألا وهو وجود أرباح محتجزة بقيمة كبيرة لم تستغلها المؤسسة، حيث سجلت مردودية اقتصادية في سنة2021 بنسبة (8,6%) وهي تعد أكبر نسبة مقارنة بسنة 2019 المقدرة ب 2,3% المنخفضة، وهذا يفسر أن المؤسسة لا تحقق أرباحا بالقدر الكافي من الأموال المقدمة من أصحابها والمقرضين.

المبحث الثالث: علاقة التحفيزات الجبائية بتحسين الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة

لوصول المؤسسة لغايتها المرجوة في تحقيق أهدافها المالية يجب عليها حسن استغلال تكاليفها الجبائية الموجودة في مراحل نشاطها، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق في المطلب الأول إلى جدول حسابات النتائج، ثم حساب الضرائب والرسوم قبل عملية الاستغلال في المطلب الثاني، وأخيرا سنلاحظ الضرائب بعد حصول المؤسسة على التحفيز.

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة

سنتعرض إلى جدول حساب النتائج للمؤسسة الاقتصادية، وتحليله خلال سنوات الدراسة، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (08): جدول حسابات النتائج للمؤسسة الاقتصادية في فترة 2019-2021

الوحدة: دج

البيان	2019		2020		2021	
	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
رقم الأعمال الإنتاج المخزن الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال		18487395 6000000 - -		8235294 6000000 - -		4495798 14785352 - -
انتاج السنة المالية 1	-	24487395	-	14235294	-	19281150
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	4855589 9220546		671585 3744508		3756183 6023336	
استهلاك السنة المالية 2	14076135		4416093		9779519	

القيمة المضافة للاستغلال 3		10411260		9819201		9501631
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	7991289 363696		878303 204500		8916346 135485	
الفائض الإجمالي عن الاستغلال 4		205075		831398		449800
الإيرادات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات						
النتيجة العملياتية 5		205075		831398		449800
إيرادات مالية أعباء مالية	22628	–	7798	–	10771	–
النتيجة المالية 6	22628		7798		10771	
النتيجة العادية قبل الضريبة 7		2033447		823600		439029
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	528696,22 –	–	214136	–	92459,64	–
مجموع إيرادات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية	–	–	–	–	–	–
النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8		1504750,78		609464		346569,36

العناصر الغير عادية(إيرادات)		–		–		–
العناصر الغير عادية(أعباء)	–		–		–	
نتيجة غير عادية 9						
النتيجة الصافية المالية 10		1504750,78		609464		346569,36

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الملاحق من 5-8

قمنا بالتطرق لجدول حسابات النتائج في هذا المبحث وذلك من أجل استخدام كل من النتيجة الصافية، والقيمة المضافة، وغيرها في حساب الضرائب قبل وبعد التحفيزات الجبائية لمعرفة ما إذا انخفضت أم لا.

من خلال جدول حسابات النتائج نستنتج أن انتاج السنة المالية للمؤسسة محل الدراسة في تناقص إذ كانت أكبر قيمة له في سنة 2019 وقدرت ب 24487395دج ويرجع ذلك إلى انخفاض في رقم الأعمال تدريجيا من18487395دج سنة 2019 إلى 4495798 سنة 2021؛

وبالنسبة لVA، عرفت هي الأخرى عرفت انخفاضا في السنتين 2020و2021 بقيمة 9819201دج و9501631دج على التوالي مقارنة بالسنة الأولى وهذا راجع إلى انخفاض في الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى؛

وبالنسبة لEBE قد سجلت أعلى قيمة سنة 2020 بقيمة 831398دج نتيجة انخفاض الأعباء، أما في سنة 2021 فكانت منخفضة نوعا ما بسبب ارتفاع الأعباء مقارنة بانخفاض الرسوم والضرائب؛

بالنسبة لRE لم تسجل أي إيرادات أو أعباء عملياتية خلال سنوات الدراسة وبالتالي تساوت مع الفائض الاجمالي للاستغلال؛

وبالنسبة للنتيجة العادية قبل الضريبة، سجلت أكبر قيمة لها سنة 2019 والمقدرة ب 2033447دج وهذا راجع لارتفاع في الأعباء المالية؛

أما بالنسبة للضرائب قد عرفت انخفاض ملحوظ خلال سنوات الدراسة من 528696,22دج سنة 2019 إلى 92459,64دج سنة 2021 وهذا نتيجة حصول المؤسسة على التحفيزات؛

والنتيجة الصافية المالية قد عرفت هي أيضا انخفاض في السنوات الثلاث حيث قدرت ب 1504750,78دج سنة 2019 و609464دج سنة 2020 و346569,36دج سنة2021 وهذا يعود لارتفاع أعباء المستخدمين والأعباء المالية.

المطلب الثاني: حساب الضرائب والرسوم المدفوعة للمؤسسة قبل الحصول على التحفيز الجبائي

سنقوم في هذا الجزء بحساب مختلف الضرائب على عملية الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية في (2019-2020)، حيث السنة الأخيرة لم تحسب الضرائب لأن المؤسسة تحصلت على تحفيز

وسنوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09):جدول الضرائب والرسوم قبل الحصول على التحفيز الجبائي

الوحدة: دج

الضرائب والرسوم	2019	2020
الرسم على القيمة المضافة	%19*13707385 =2604403.15	%19*13707385 =2604403.15
الرسم على النشاط المهني	%2*13707385 =274147.7	%2*13707385 =274147.7
الضريبة على أرباح الشركات	%26*2033447 =528696.22	%26*823600 =214136
الضريبة على الدخل الإجمالي	(2033447- 528696,22) *15% =225712.617	(214136-823600) *15% =91419.6
المجموع	3632959.687	3184106.45

المصدر:من إعداد الطلبة بالاستعانة بالوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب

قيمة الرسم على القيمة المضافة في السنتين محل الدراسة ثابتة حيث بلغت 2604403,15 دج في حين قيمة الرسم على النشاط المهني بلغت 274147,7 دج في كل من سنة 2019 و2020؛

وبالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فقد بلغت قيمة 528696,22 في سنة 2019 واستمرت بالنقصان في سنة 2020 وبقيمة 214136؛

أما الضريبة على الدخل الاجمالي كانت 225712,617 دج في سنة 2019 وبدأت بالانخفاض في السنة الموالية لأن النتيجة الصافية في تناقص نسبة لديون المؤسسة لتبلغ قيمة 91419,6 دج.

– في سنة 2021 طلبت المؤسسة عملية توسعية لنشاطها حيث قدمت الملف الى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)

بعد دراسة الملف تم منح الشركة تحفيزات جبائية تتمثل في:

- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات
- الاعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات

عن طريق منح مقررة الاعفاء لتقديمها الى المصالح المعنية (مصلحة الضرائب)

المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية في المؤسسة محل الدراسة

بعد حصول المؤسسة الاقتصادية على التحفيزات الجبائية سنة2021، سنتطرق في الجدول الموالي إلى حساب مجموع الضرائب الواجبة الدفع:

أولا: الضرائب التي تدفعها المؤسسة بعد التحفيز الجبائي

الجدول رقم (10):الضرائب والرسوم التي ستدفعها المؤسسة بعد التحفيزات الجبائية

الوحدة: دج

الضرائب والرسوم	2021
الرسم على القيمة المضافة	2604403.15
الضريبة على أرباح الشركات	92459.64
المجموع	2696862.79

المصدر:من إعداد الطلبة بالاستعانة بالوثائق المقدمة من مديرية الضرائب

بعد دراسة الملف وبعد منح المؤسسة تحفيزات جبائية المتمثلة في:

– الاعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 3سنوات

– الاعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي لمدة 3سنوات وهذا عن طريق منح مقررة الاعفاء وتقديمها للمصالح المعنية (مصلحة الضرائب) يترتب على المؤسسة تسديد ضرائب ورسوم متمثلة في: الرسم على القيمة المضافة بقيمة 2604403,15دج وتسديد الضريبة على أرباح الشركات بقيمة 92459,64 دج ليصبح المبلغ الاجمالي للضرائب واجبة الدفع بعد الحصول على الاعفاء هو: 26966862,79دج.

ثانيا: أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

1-في مرحلة التمويل:

– نلاحظ أنFR سالب خلال سنة 2021 وهي السنة التي استفادت منها المؤسسة من التحفيزات الجبائية، إلى أنه ارتفع قليلا مقارنة بالسنوات السابقة؛

لحساب الأثر الجبائي على قرارات التمويل نستخدم مقياس **Titman &Wisseles**المتمثل في نسبة أعباء الاهتلاك إلى إجمالي الأصول كما يلي: الأصول/Amort Σ[1]

حساب نسبة أثر التحفيز الجبائي على قرار التمويل:

الاهتلاك/∑الأصول	**5,7 %**	$\frac{2741477}{48124791}$ **=0.057⟶**

منخلال النسبة المحققة خلال فترة تقديم التحفيز الجبائي للمؤسسة الاقتصادية والمقدرة ب : 5,7% خلال سنة 2021 ويمكن رده لارتفاع نسبة الاهتلاك وبالتالي حققت المؤسسة وفرات ضريبية التي من شانها أن تحقق للمؤسسة نتائج جيدة.

2-في مرحلة الاستغلال:

– المؤسسة استفادت من اعفاء ضريبي على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات؛

– واستفادت أيضا من اعفاء ضريبي على الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات؛

[1]يعيش نور الدين،زرقون محمد، **اهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل، دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر (2010-2013)**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، العدد1، الجزائر2015 ص11.

– تبين لنا أن القيمة المضافة في سنة 2021 المقدرة ب :2604403,15 دج وهي قيمة ثابتة في السنوات السابقة حيث أن المؤسسة تمنح لعملائها في هذه السنة مهلة دفع أكبر مما يلزمها بدفع الرسم على القيمة المضافة وهذا ما يؤثر سلبا على توازنها المالي لأنها لم تحصله من خزينتها، بالرجوع إلى رقم الأعمال نجد أنه في تناقص؛

– نلاحظ رأس المال العامل سالب في كل السنوات محل الدراسة وهذا نتيجة انخفاض الأموال الدائمة مع بقاء الاستخدامات مستقرة ثابتة خلال 3سنوات وبالتالي فإن الاهتلاك ثابت وقد قدرب2741477دج

خلاصة الفصل:

من خلال ما قمنا بدراسته في الجانب التطبيقي، وبعد التطرق للتعريف بمديرية الضرائب لولاية قالمة، واسقاط الدراسة على مؤسسة تنشط في مجال المحاجر، حاولنا تبيان العلاقة التكميلية بين التحفيزات الجبائية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك باستخدام مختلف المؤشرات وحساب النسب المالية بالإضافة إلى تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة محل الدراسة، حيث توصلنا إلى أن المؤسسة استفادت من التحفيزات الجبائية على النشاط المهني وعلى المبلغ الإجمالي سنة 2021، وقد كان لها أثر على مرحلة الاستغلال،وقد حققت المؤسسة رأس مال عامل سالب في السنتين الأخيرتين إلا أنه ارتفع قليلا،بالرغم من ثبات الاستخدامات المستقرة خلال سنوات الدراسة إلا انها سجلت تغيرا في أموالها الدائمة، أما في مرحلة التمويل فقد تحصلت على وفورات ضريبية بنسبة5,7% .

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور التحفيزات الجبائية على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، معالجة إشكالية البحث المتمثلة في مدى دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال الفصول الثلاثة وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وانطلاقا من الفرضيات المعتمدة، قد توصلنا إلى ما يلي:

أولا: إختبار الفرضيات

-هناك دور كبير للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وهو مايثبت صحة الفرضية الرئيسية؛

- يمنح المشرع الجزائري للمؤسسات الاقتصادية العديد من التحفيزات الجبائية خلال مرحلة الإنجاز والإستغلال، حيث المؤسسة محل الدراسة قد استفادت من إعفاء علىالرسم من النشاط المهنيTAPوالاعفاء من المبلغ الإجمالي، كما أنها تحصلت على وفورات ضريبية خلال مرحة التمويل بنسبة5,7% وهو ما أدي إلى تحسن بعض مؤشرات أدائها المالي وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- تم إثبات صحة الفرضية الثانية، حيث أنه قد تم التأثير على رأس المال العامل وعلى الخزينة الصافية بتخفيض قيمة الضرائب المدفوعة والحصول على وفر ضريبي بنسبة تقدرب 5,7% في مرحلة التمويل، أما في مرحلة الاستغلال كانت قيمتها المضافة ثابتة ورقم أعملها في تناقص، مع غياب تأثر على مرحلة الاستثمار في المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: النتائج

من خلال ما سبق نجد أن:

- التحفيزات الجبائية هي تدبير تنظيمي يشجع المؤسسات أو الأفراد للعمل من أجل المصلحة العامة وذلك مقابل الحصول على مزايا ضريبية كالتخفيض أو الإعفاء الضريبي؛
- بالنسبة للأداء المالي فهو إستراتيجية تتخذها المؤسسة لمعرفة نقاط القوة والضعف، لتحسين مردوديتها وتحقيق التراكم في الثروة واستقرار الأداء؛
- أن التحفيزات الجبائية مهمة ومفيدة للمؤسسات الاقتصادية، فهي تخفض من الأعباء الجبائية، مما يجعل المؤسسة تستفيد من الوفورات الضريبية التي تساعدها على النمو والبقاء؛

– المؤسسة حققت FRNgسالب خلال سنوات الدراسة وهو ما يدل على أن الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الاستخدامات المستقرة؛

– المؤسسة لم تحقق شروط التوازن على الرغم من تحقيقها لحزينة موجبة في السنتين الأخيريتين؛

– انخفاض في الضريبة المدفوعة سنة 2021 بعد حصول المؤسسة محل الدراسة على تحفيز جبائي خلال تلك السنة؛

– احتياج رأس المال العامل للاستغلال في سنوات الدراسة كان سالبا مما حقق موردا وسمح بتخفيض عجز الخزينة؛

–لم تتم تغطية جزء من الأصول بالأموال الدائمة مما جعل معدل التمويل أقل من 1 في سنوات الدراسة؛

– معدل الاستقلالية في السنة الأولى كان جيد مقارنة بالسنة الأخيرة،

– نسبة هامش الربح منخفضة وهذا راجع لارتفاع أعباء المستخدمين سنة 2019،مع تسجيل تحسن في السنة الأخيرة؛

– حصول المؤسسة على تحفيز جبائي متمثل في إعفاء من الرسم على النشاط المهني والمبلغ الإجمالي.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

على ضوء نتائج الدراسة أردنا أن نقدم بعض التوصيات:

– على المؤسسة أن ترفع من أموالها الخاصة؛

– على المؤسسة أن تلجأ للاستدانة وتستفيد من المردودية والرافعة المالية؛

– اخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار عند انتهاج أي سياسة للمؤسسة؛

– على المؤسسة أن تبحث على موردين أو عملاء جدد؛

– على المؤسسة أن تعالج المشكل الواقع في مبيعاتهابالبحث عن أسواق جديدة؛

– على المؤسسة أن ترفع من نتيجتها الصافية.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. سعيد عبد العزيز عثمان، رجب العشماوي، **النظم الضريبة مكتبة تحليلي مقارن مكتبة الاشعاع الفنية**، الإسكندرية للنشر، الإسكندرية،2009.
2. أحمد زهير، شامية خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 1997.
3. ياسر صالح الفريحات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
4. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2009.
5. سيد عطا الله، **النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى**، دار الراية للنشر، عمان، 2009.
6. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005.
7. عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2003.
8. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري**، مطبوعات الساحل، الجزائر، 2010.
9. يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
10. براء رجب تركي، **نظام الحوافز الإدارية ودورها في تمكين وصقل قدرات الأفراد**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
11. سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
12. طارق عبد العالي حماد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
13. عمر عبد الرحمان عبد الباقي، **إدارة الأفراد**، الطبعة الثانية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996.
14. ابراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
15. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

قائمة المراجع

16. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الادارة المالية)**، دار وائل للنشر، الأردن،2006.
17. حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، **الادارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1998.
18. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
19. خالد الهيني وآخرون، **أساسيات التنظيم الصناعي**، الطبعة الأولى، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، 1997.
20. خلدون إبراهيم الشديقات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
21. طارق الحاج، **المالية العام**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2009.
22. فيصل حسونة، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
23. مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
24. محمد ابراهيم، **الادارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
25. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
26. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999.
27. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر،2003.
28. نزيه عبد المقصود محمد المبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
29. أحمد مختار عمر، معجم اللغة، العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، القاهرة.
30. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ الدولية: الجوانب النظرية**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة 03، الأردن 2020.
31. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي،**دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر،1991.
32. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

الرسالات والأطروحات:

1. أحمد حمان، **بطاقة الأداء المتوازن وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
2. جلال عزيزي، **أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر**، رسالة ماجستير في القانون، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2012.
3. جمال خنشورة، **تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،معهد الاقتصاد، جامعة باتنة،الحاج لخضر، الجزائر، نوفمبر 1987.
4. زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
5. صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، الجزائر 2011 /2012.
6. عادل بو مجان، **تأهيل الموارد البشرية لتحسين المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015.
7. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة 2001-2002.
8. عبد الحق بوقفة، **دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة فارس يحي فارس المدية، الجزائر، 2009/2008.
9. عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010.
10. عبد الغاني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
11. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005.

12. عقيبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

13. محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016-2017.

14. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة أوراسكوم**، رسالة ماجيستر في إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قسنطينة، 2009\2010.

15. نجيب زروقي، **جريمة التملص الضريبي واليات مكافحتها في التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائي، جامعة الحاج لخض، باتنة، 2013/2012.

16. يحي لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006.

المجلات والجرائد:

1. بورنان مصطفى، **سياسات الدعم والتحفيز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع، جامعة الأغواط، 2018.

2. بودالي بلقاسم، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية_ دراسات اقتصادية**، المجلد27، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2007.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة1_المادة 120، العدد09، الصادرة في 9فيفري1991.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة102، العدد20، المؤرخة في 29مارس 2009.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة88، العدد20، المؤرخة في 29مارس 2009.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة99، العدد20، المؤرخة في 29 مارس2009.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 60/91 المؤرخ في 23 فيفري 1991 **المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية**، العدد 20.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 60-64، العدد20، الصادر ب 29 مارس 2009.

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 65-68، العدد20، 29مارس 2009.

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 70-73، العدد2، 29مارس 2009.

11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 74-78، العدد20، 29 مارس 2009.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 79-83، العدد20.
13. حاج محمد أمين، مراد ناصر، **دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيس على البليدة2، البليدة، المجلد11/ العدد2، 2022.
14. حمزة سويسي عبد الوهاب سليماني، **دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 15، 14-06-2018.
15. خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2019-2019**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الأغواط، العدد01، المجلد12، 2021.
16. خلاف علام، **سياسة التحفيز الجبائية كآلية لترقية الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10 العدد واحد، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2023.
17. زغيبة مليكة، بوشنيق ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة،2010.
18. زهية لموشي، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد السادس/ العدد الحادي عشر، أم البواقي، جانفي، 2018.
19. زواق الحواس، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة المسيلة، 2016.
20. زينات أسماء، **دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر 03، العدد السابع عشر، السداسي الثاني، الجزائر،2017.
21. سعدية مزيان، سميرةمناصرة، **مساهمة التحفيزات الضريبية للآليات التنموية الداعمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث، جامعة أم البواقي، جوان 2015.
22. شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد التاسع عشرن جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014.
23. شنتوفي عبد الحميد، **التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمارات بالجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد16/ العدد02، جامعة بجاية، 2017.

24. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009.

25. عبد الحق بوقفة واخرون، **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد الرابع /العدد الثاني، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2018.

26. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيض بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.

27. العمري أصيلة، زين يونس، **الاعفاء الضريبي كأحد اليات تشجيع الاستثمار المحلي**، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد الثالث، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان، 2015.

القوانين والمواد:

1. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2006**المتعلق بتطوير الاستثمار**، المعدل بالأمر رقم06|08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.
2. المادة 01 من الأمر 06|08 المؤرخ في 20 أوت 2001.
3. المادة 10 من الأمر01|03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

الملتقيات:

1. أبو سرير متور ومجبر محمد،**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، مداخلة الملتقى الدولي، النظام المحاسبي المالي الجديد،جامعة حامة لخضر بالوادي، الجزائر، 2010.
2. بلال شيخي واخرون، **التحفيزات الجبائية كآلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات الجبائية في ترقية الاستثمار تجارب دولية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج.
3. عبد الغاني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكات المالية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة قاصدي مرباح الجزائر، أيام 08 /09 مارس، 2005.

4. عبد المجيد تيماوي ومصطفى بننوي،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، حالة الجزائر،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول الغربية، جامعة عمارثليجي، الأغواط، يومي 17و18أفريل 2006.
5. عزوز علي، **الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، يومي 23و24 نوفمبر.
6. قلاب ذبيح إلياس، سايب رامي، **دور التحفيزات الجبائية في دعم وتنمية الاستثمار**، ملتقى وطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09_10ديسمبر 2014، قالمة.
7. كمال رزيق، **الفراغ الضريبي والروح المقاولاتية لتشجيع التنمية الاقتصادية**، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، ديسمبر 2008.
8. مشبب بن عايض القحطاني، **قياس وإدارة الأداء في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السعودية، 2013.
9. هاني عبد الرحمان العمري، **منهجية تطبيق قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية**، المملكة العربية السعودية، الرياض.

مواقع إلكترونية:

1. عن الموقع www.wilaya-guelma.dz/11,04,2023/11:43

الكتب باللغة الأجنبية:

1. A.C. Martient**, l'entreprise dans un monde en changement**,Ed. Du seuil-ouvrières, Paris, 1992.
2. Abdellatif khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion**, dunod, 2 ed, paris, 1976.
3. Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999.
4. ÉricStéphanie,**Gestion financière**, Ed Economica, Paris, 1999.

5. George R. Terry. Stéphan, G. Franchin, **les principes du management**. Ed Economica, 8 Ed, Paris, 1985.
6. Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise**, Edition Sirey, Paris, 1990.
7. Marcel La flame, Le management : approche systémique, gaetan editeur, 3 Ed, Canada, 1981.
8. Pierre Conso, **la gestion financière**, Edition Dunod, Paris, 1997.

الملاحق

الملحق رقم 01:

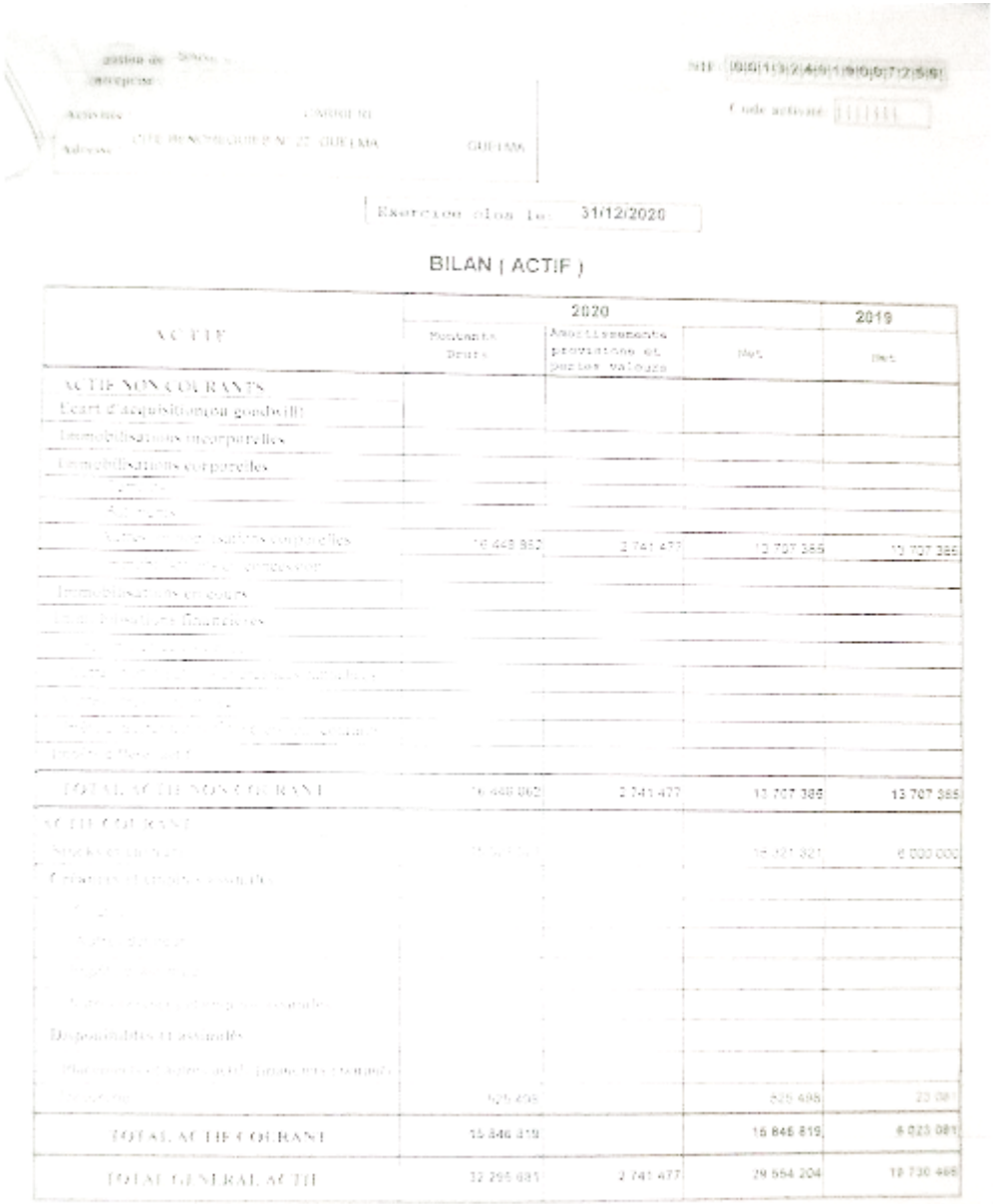

Exercice clos le : 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	16 448 862	2 741 477	13 707 386	13 707 386
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	16 448 862	2 741 477	13 707 386	13 707 386
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours			10 121 321	6 000 000
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Fournisseurs débiteurs, avances et acomptes				
Personnel débiteur				
Etat débiteur				
Comptes courants associés débiteurs				
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés				
Comptes de régularisation actif				
Trésorerie	525 495		525 495	23 095
TOTAL ACTIF COURANT	15 846 819		15 846 819	6 023 095
TOTAL GENERAL ACTIF	32 295 681	2 741 477	29 554 204	19 730 481

الملحق رقم 02:

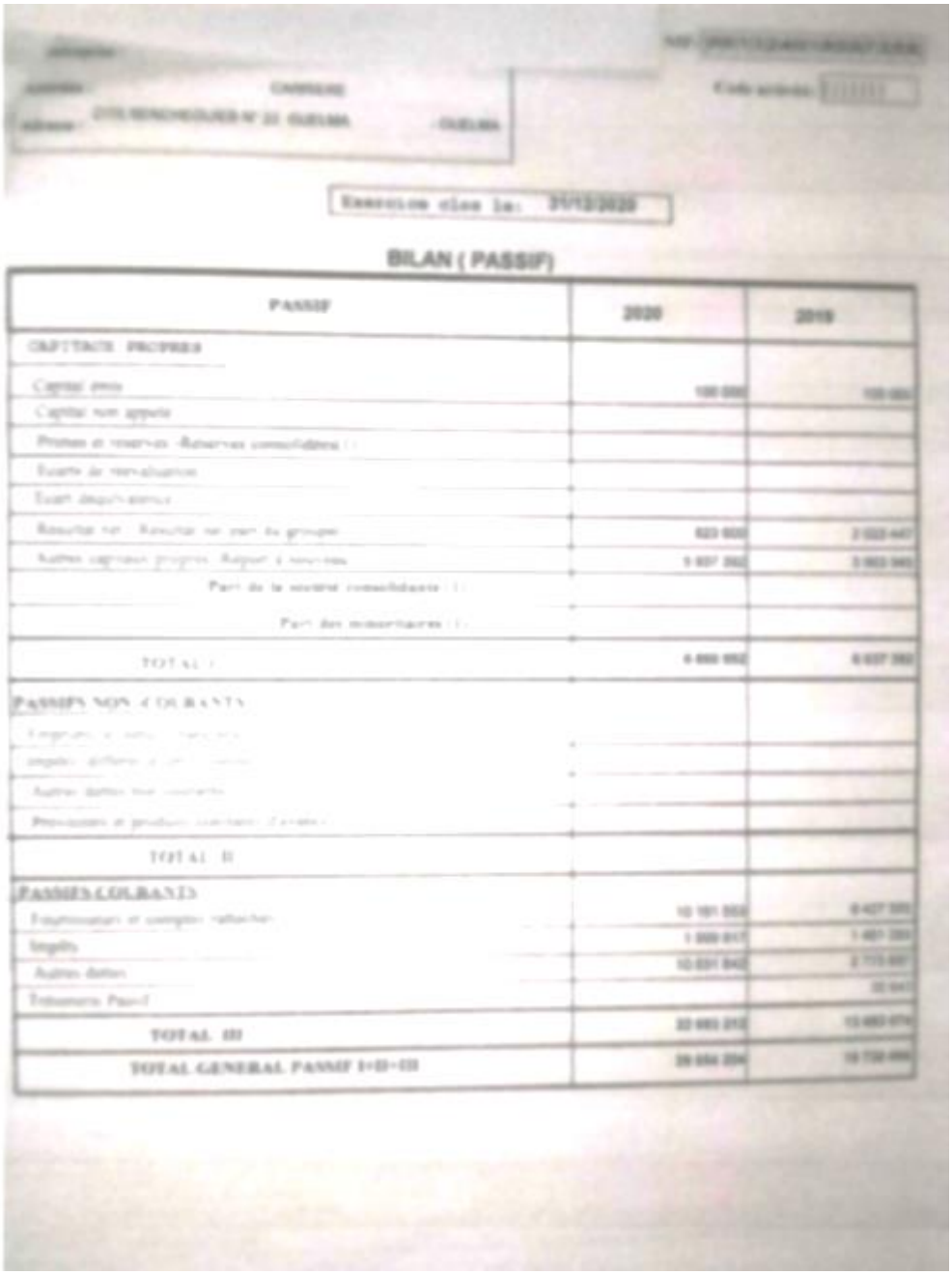

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital emis		
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net -Résultat net part du groupe		
Autres capitaux propres -Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts différés et provisions		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts		
Autres dettes		
Trésorerie Passif		
TOTAL III		
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III		

الملحق رقم 03:

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-ou goodwill				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	10 448 862	2 741 477	13 707 339	13 707 339
Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 448 862	2 741 477	13 707 339	13 707 339
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	27 243 067		27 243 067	19 972 317
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	6 725 000		6 725 000	
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	327 000		327 000	327 000
TOTAL ACTIF COURANT	34 295 067		34 295 067	20 299 317
TOTAL GENERAL ACTIF	44 743 929	2 741 477	48 002 406	34 006 656

الملحق رقم 04:

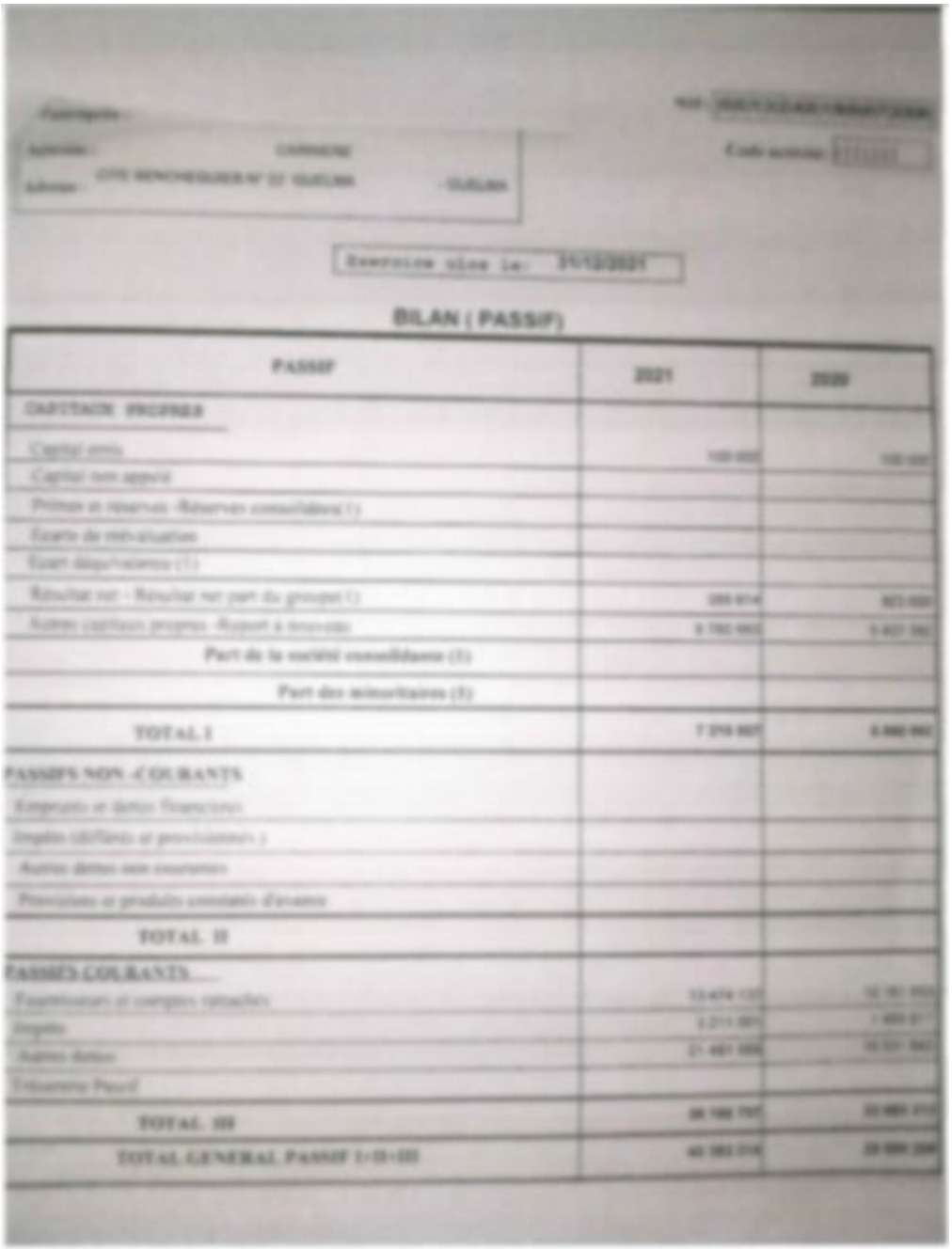

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital emis		
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		
Autres capitaux propres -Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts		
Autres dettes		
Trésorerie Passif		
TOTAL III		
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III		

الملحق رقم 05:

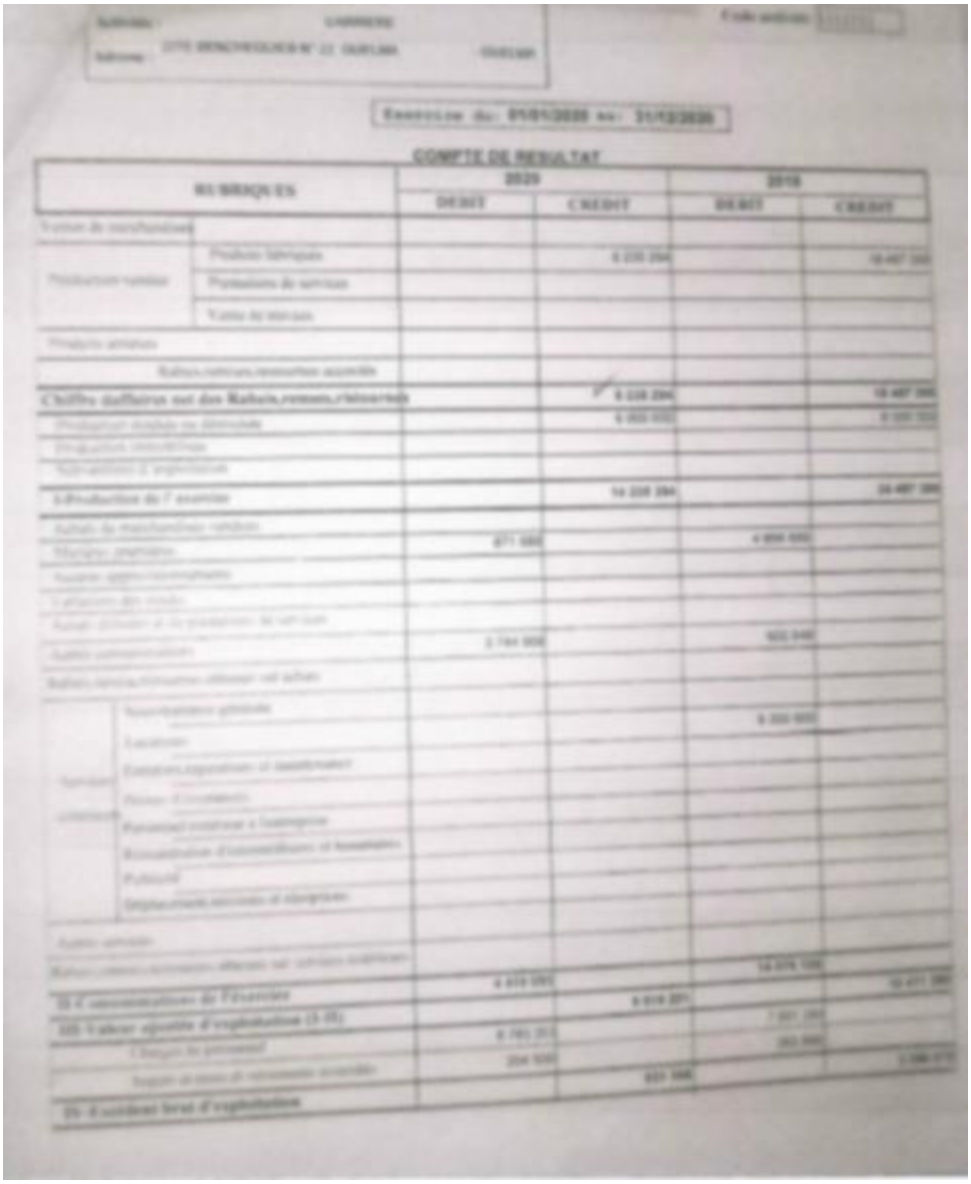

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services			
	Vente de déchets			
Produits annexes				
Reprises sur provisions et pertes de valeurs				
Chiffre d'affaires net des Reprises sur provisions et pertes de valeurs				
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice				
Achats de marchandises vendues				
Achats de matières premières et fournitures				
Autres approvisionnements				
Variation des stocks				
Achats consommés de matières et fournitures				
Services extérieurs et autres consommations				
Impôts, taxes et versements assimilés				
Autres charges opérationnelles				
Charges de personnel				
Dotations aux amortissements, aux provisions et aux pertes de valeurs				
Autres produits opérationnels				
Reprises sur pertes de valeurs et provisions				
II- Consommation de l'exercice				
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)				
Charges financières				
Produits financiers				
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				
IV- Résultat net d'exploitation				

الملحق رقم 06 :

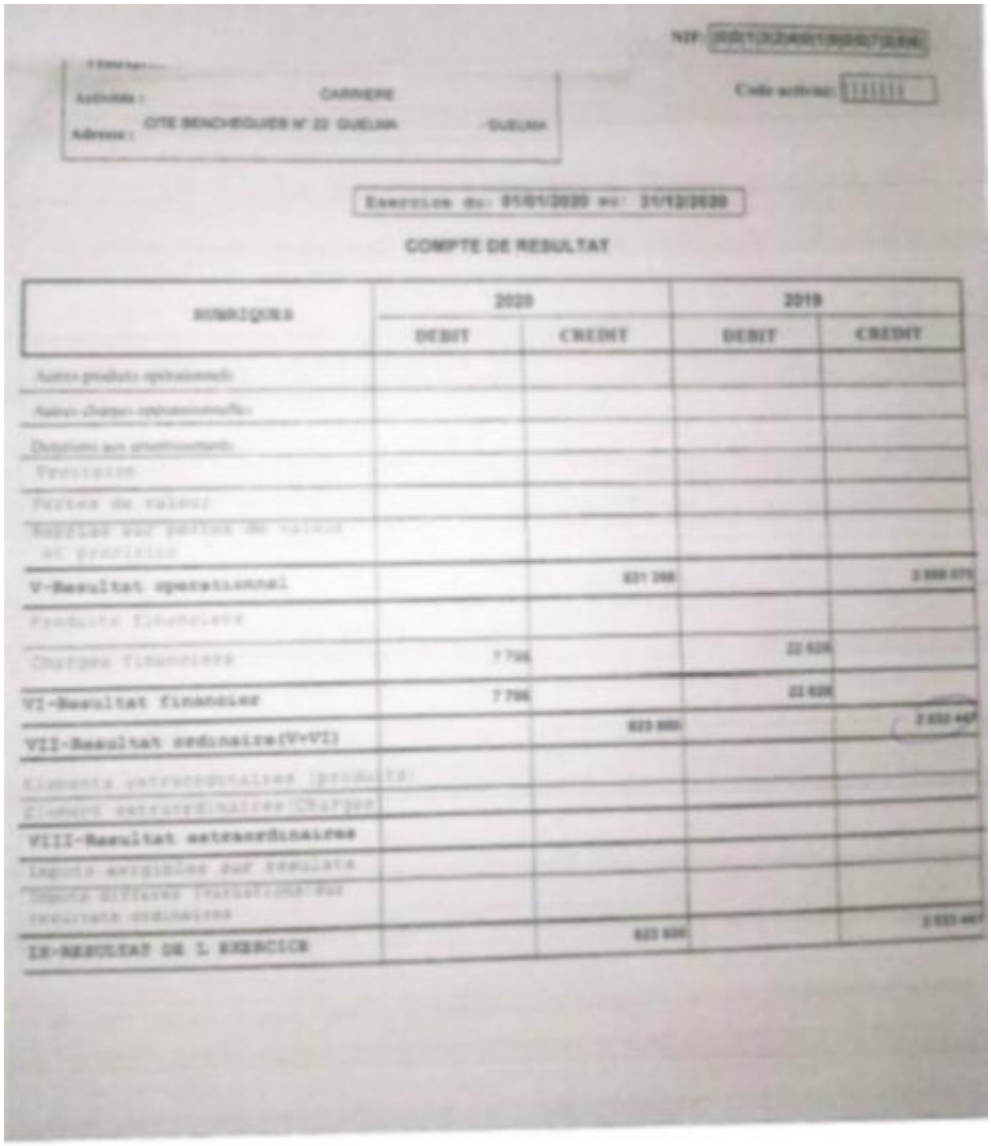

NIF

Activité : CARRIERE

Adresse : CITE BENCHEGUIER N° 22 GUELMA -GUELMA

Code activité :

Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provisions				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Resultat operationnel		831 288		3 868 875
Produits financiers				
Charges financières	7 796		22 626	
VI-Resultat financier	7 796		22 626	
VII-Resultat ordinaire(V+VI)		823 800		3 832 467
Eléments extraordinaires (produits)				
Eléments extraordinaires (Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impots exigibles sur resultats				
Impots différés (variations) sur resultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE		823 800		3 832 467

الملحق رقم 07 :

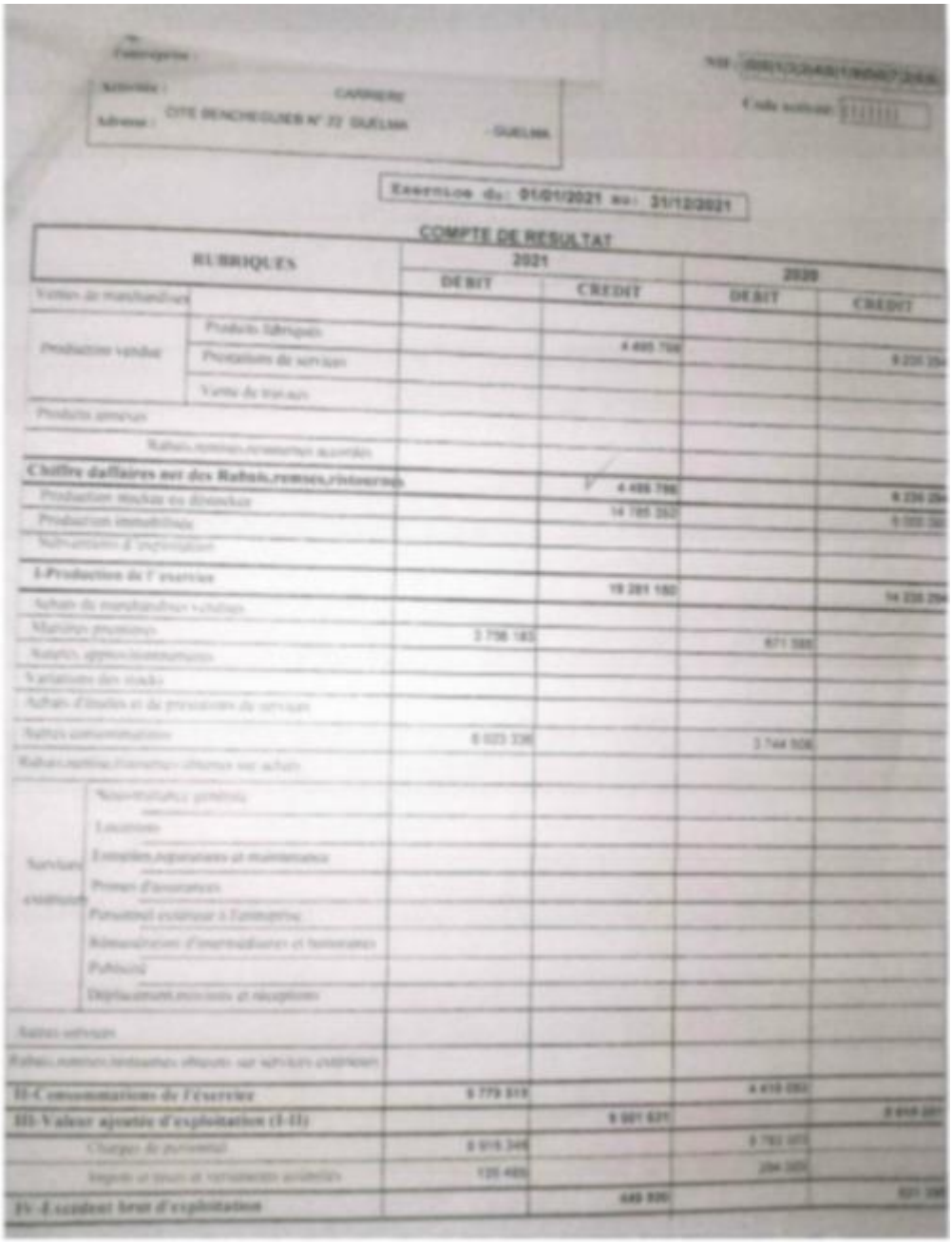

Exercice du: 01/01/2021 au: 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de marchandises				
Production vendue : Produits fabriqués				
Production vendue : Prestations de services		4 486 786		8 230 254
Production vendue : Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais,remises,ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		4 486 786		8 230 254
Production stockée en déstockée		14 795 352		6 000 000
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		19 281 182		14 230 254
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	3 736 183		871 500	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	6 023 336		3 744 936	
Rabais,ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs : Sous-traitance générale				
Services extérieurs : Locations				
Services extérieurs : Entretien,réparations et maintenance				
Services extérieurs : Primes d'assurances				
Services extérieurs : Personnel extérieur à l'entreprise				
Services extérieurs : Rémunérations d'intermédiaires et honoraires				
Services extérieurs : Publicité				
Services extérieurs : Déplacements,missions et réceptions				
Autres services				
Rabais,remises,ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	9 779 519		4 616 050	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		9 501 631		9 614 203
Charges de personnel	8 916 349		8 783 975	
Impôts et taxes et versements assimilés	135 485		204 305	
IV- Excédent brut d'exploitation		449 800		625 923

الملحق رقم 08:

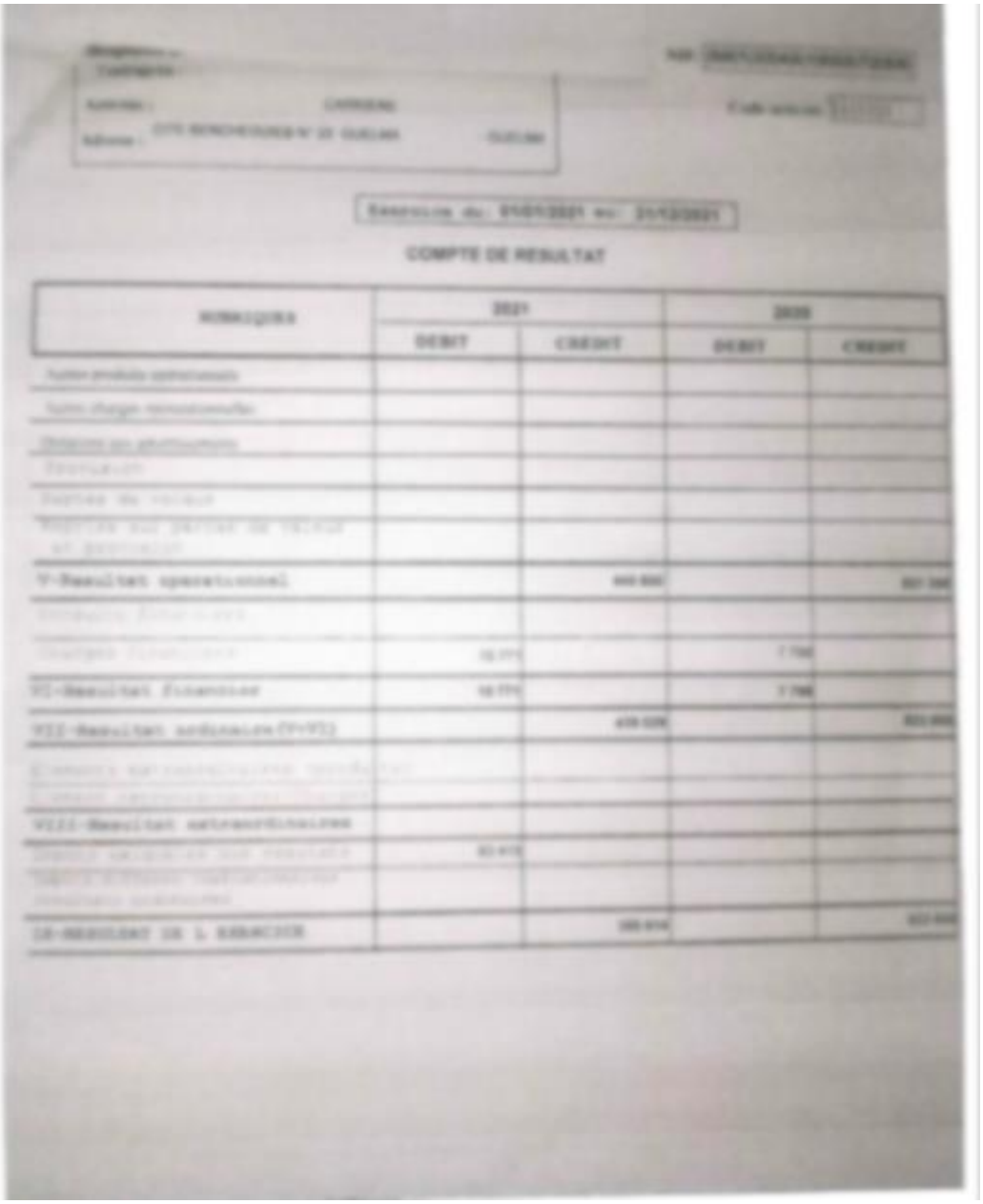

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente produits semi-ouvrés				
Vente charge immobilisable				
Travaux en attributions				
Produits				
Reprise de résultat				
Produits sur opération de capital et assimilés				
V-Resultat opérationnel		440 800		821 340
Produits financiers				
Charges financières	15 777		7 798	
VI-Resultat financier	15 777		7 798	
VII-Resultat ordinaire (V+VI)		424 023		813 542
Eléments extraordinaires (produits)				
Eléments extraordinaires (charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	83 478			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE		340 545		813 542

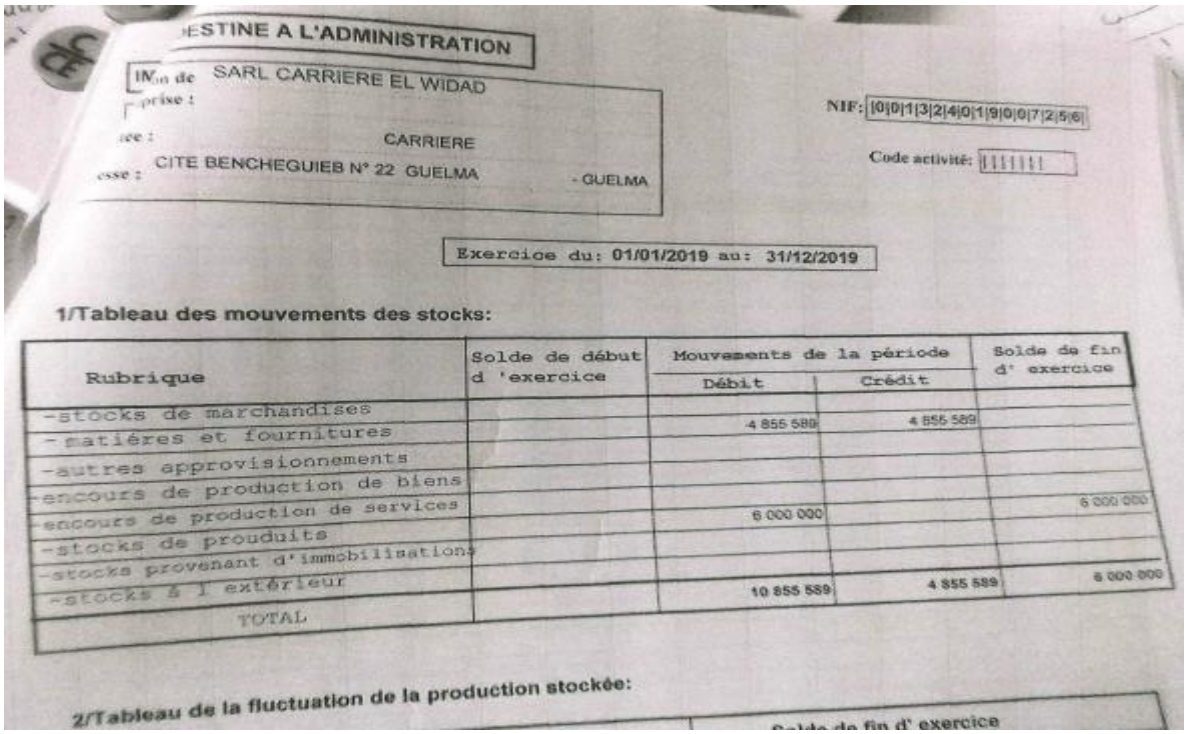

ESTINE A L'ADMINISTRATION

IN...n de SARL CARRIERE EL WIDAD
...prise :

...ce : CARRIERE

...sse : CITE BENCHEGUIEB N° 22 GUELMA - GUELMA

NIF: |0|0|1|3|2|4|0|1|9|0|0|7|2|5|6|

Code activité: |1|1|1|1|1|1|

Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019

1/Tableau des mouvements des stocks:

Rubrique	Solde de début d 'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d' exercice
		Débit	Crédit	
-stocks de marchandises				
-matiéres et fournitures		4 855 589	4 855 589	
-autres approvisionnements				
-encours de production de biens				
-encours de production de services		6 000 000		6 000 000
-stocks de prouduits				
-stocks provenant d'immobilisations				
-stocks à l extérieur				
TOTAL		10 855 589	4 855 589	6 000 000

2/Tableau de la fluctuation de la production stockée:

الملحق رقم 09 :

الملحق رقم 10:

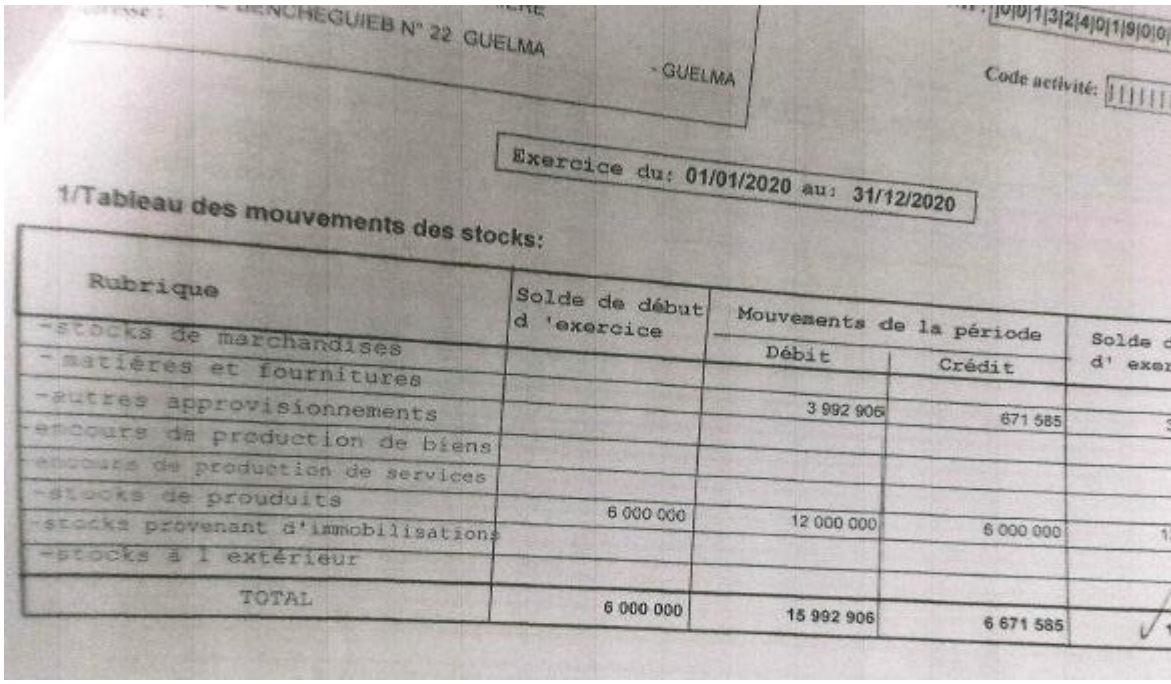

BENCHEGUIEB N° 22 GUELMA

- GUELMA

Code activité:

Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020

1/Tableau des mouvements des stocks:

Rubrique	Solde de début d 'exercice	Mouvements de la période		Solde d' exer
		Débit	Crédit	
-stocks de marchandises				
-matières et fournitures		3 992 906	671 585	
-autres approvisionnements				
-encours de production de biens				
-encours de production de services				
-stocks de prouduits	6 000 000	12 000 000	6 000 000	
-stocks provenant d'immobilisations				
-stocks à l extérieur				
TOTAL	6 000 000	15 992 906	6 671 585	

الملحق رقم 11:

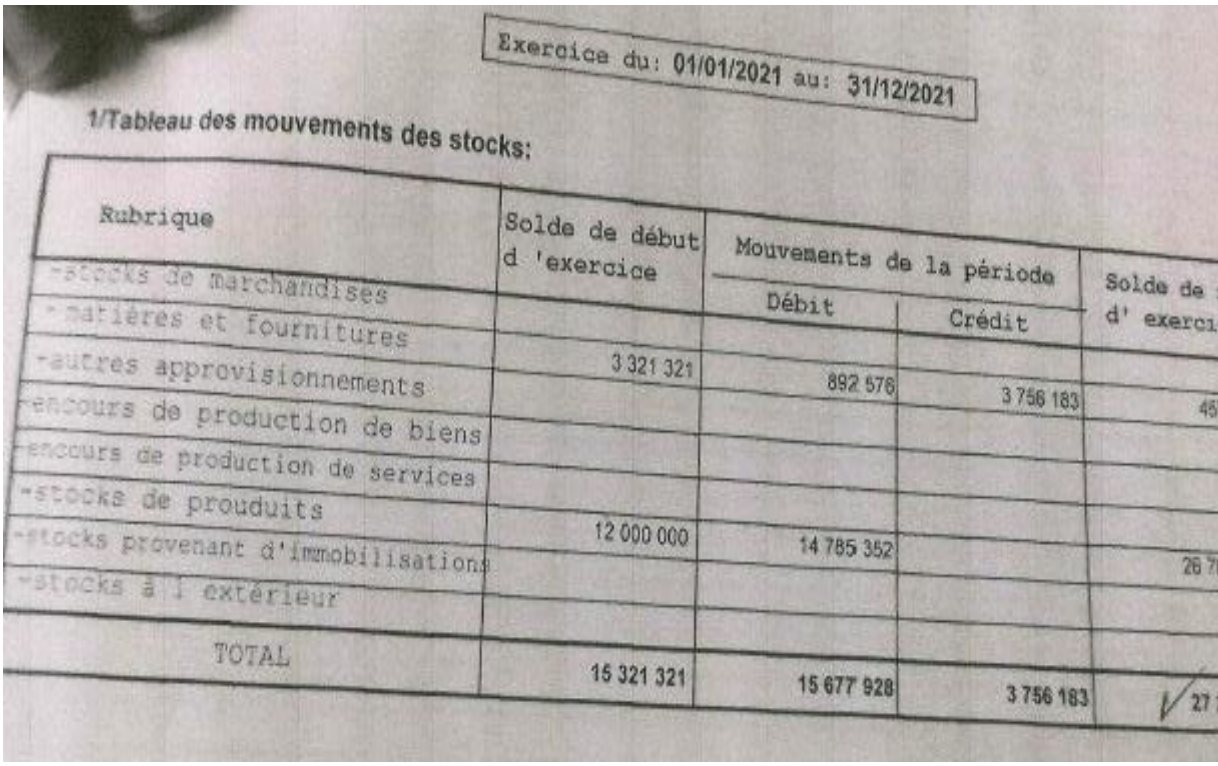

Exercice du: 01/01/2021 au: 31/12/2021

1/Tableau des mouvements des stocks:

Rubrique	Solde de début d 'exercice	Mouvements de la période		Solde de d' exerci
		Débit	Crédit	
-stocks de marchandises				
- matières et fournitures	3 321 321	892 576	3 756 183	46
-autres approvisionnements				
-encours de production de biens				
-encours de production de services				
-stocks de prouduits	12 000 000	14 785 352		26 7
-stocks provenant d'immobilisations				
-stocks à l extérieur				
TOTAL	15 321 321	15 677 928	3 756 183	27

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

نحن الممضون أسفله،

- السيد (ة): طرشون شيماء الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 100604347 والصادرة بتاريخ 2016/04/16

- السيد (ة): يوسفي روميساء الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 404108921 والصادرة بتاريخ 2022/12/28

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير

و المكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مذكرة ماستر):

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

عنوانها: دور التحفيز الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/6/11

توقيع الطالب (1):

توقيع الطالب (2):

* طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعـــة 8 مـــاي 1945 قـــالمـــة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قســـم علـــوم التسيير

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION
DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

الرقم: ...ك.ع.ت.ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2023
Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
قالمة في : ...15.../...02.../2023
Guelma le :... .....

إلـى السيـد: مدير الضرائب لولاية
قالمة

الموضـــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـــص

نحـــن رئيـــس قســـم علـــوم التسيـــر نشهـــد بـــأن:
الطالـــب(ة):...داودي حسيبة.....
الطالـــب(ة):...بن سعيد وسيلة.....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيـر سنـة (أولى)/(ثانيـة) ماستر فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)
تخصص : ...إدارة محلية.....في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكم .
موضوع الزيارة: دور التحفيز الجبائي في تحسين الأداء الجبائي
.....الجزء المساند الاقتصادي.....
من: 2023/3/1 إلى 2023/4/30.
نشكر سيادتكم الموافقـة لتحقيـق هـذه الغايـة.

وتقبلـوا فائـق التقديـر و الاحتـرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف
Imene Kerfellaoui

رئيـس القسـم
مساعد رئيس القسم المكلف بفرع التدرج والبحث العلمي بقسم علوم التسيير
عبد السلام كلايعية

تأشيرة المؤسسة المستقبلة المكتوب : عبد السلام كلايعية

مديرية الضرائب لولاية قالمة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التحفيز الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث قمنا بدراسة ميدانية في مصلحة الضرائب لولاية قالمة مع أخذ دراسة حالة لمؤسسة تنشط في مجال المحاجر، وقد توصلنا إلى العلاقة بين المتغيرين (التحفيز الجبائي والأداء المالي) في المؤسسة محل الدراسة فوجدنا بأن هناك أثر خلال مراحل نشاط المؤسسة، مرحلة التمويل ومرحلة الاستغلال عدا مرحلة الاستثمار لعدم استثمار هذه المؤسسة في أي مجال. غير أنها استفادت من تحفيز جبائي متمثل في الإعفاء من الرسم على المبلغ الإجمالي والنشاط المهني سنة 2021؛

الكلمات المفتاحية:

الأداء، الأداء المالي، التحفيز الجبائي، التحليل المالي، الضريبة، الإعفاء الضريبي.

Abstract :

L'objectif principal de cette étude est d'expliquer le rôle de la relance fiscale, dans l'amélioration des performances financières des sociétés économiques, ou nous avons fait une étude pratique au service des impôts de la wilaya de Guelma, associer une étude de cas d'une société qui investit dans le domaine des carrières.

Nous avons atteint a la relation des variables (la relance fiscale, la performance financière), on a trouvé qu'il ya un effet lors de l'activité de cette société : la phase de financement, et la phase d'exploitation, sauf la phase de l'investissement car elle n'a fait aucun investissement, or elle a bénéficié d'une relance fiscale qui est la déduction des frais sur la totalité de la somme et de l'activité professionnelle en 2021.

Mots clés :

La performance, la performance fiscale, la relance fiscale, l'analyse financière, impôt, **exonération fiscale**.